

العنوان:	العلاقة بين مستوى الافصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	على، محمود أحمد أحمد
المجلد/العدد:	مج19، ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يوليو
الصفحات:	3 - 75
رقم MD:	969828
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الافصاح المحاسبي، المعاملات المالية، التقارير المالية، الشركات التجارية، الأسواق المالية، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969828

**العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة
التقارير المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيمة بالبورصة المصرية**

**الدكتور
محمود أحمد أحمد على
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنى سويف**

العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/محمود أحمد أحمد علي (*)

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية، وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية. فمن خلال الدراسة النظرية تم استعراض مفهوم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من منظور المحاسبة المالية، وأنواع تلك المعاملات وكذلك متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات، سواء كان من حيث متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمصرية، وجهود المنظمات المهنية، والدراسات الأكاديمية السابقة. كما تم استعراض مفهوم وأهمية ومقاييس جودة التقارير المالية. وفي الدراسة التطبيقية تم اختبار فروض البحث، حيث ثبت صحة الفرض الأول بأنه توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية. كما تم رفض صحة الفرض الثاني، حيث ثبت عدم وجود تأثير معنوي مباشر لمستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على حجم الشركة معبراً عنه بلوغا ريثم إجمالي الأصول. وثبت صحة الفرض الثالث بأن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية تختلف باختلاف حجم مكتب المحاسبة والمراجعة. وأخيراً تم إثبات صحة الفرض الرابع بأن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية تختلف باختلاف درجة الرفع المالي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي - المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة - جودة التقارير المالية.

Abstract :

The research has aimed to study the relationship between the disclosure level of the transactions with the related parties, and the Quality of financial reports, through theoretical and applied study. By the theoretical study, the concept of related parties transactions have been looked over, from the scope of Financial accounting, and types of these transactions; in addition to the requirements of the disclosure on these transactions, either with reference to the International and Egyptian Accounting standards, the efforts of the professional organizations and the preceding. Academic studies. In the applied study, the assumptions of research have been examined where the first assumption was proved correct that there has been a positive coherent morale relation between the level of transactions with the related parties and the quality of financial reports. The correctness of the second assumption was refused where there hasn't been a promising morale effect for the level of disclosure of transactions with the related parties on the size of company, expressed in Logarithm total assets. The third assumption was proved positively, that the relation between the transactions of disclosure level with the related parties, and the quality of financial reports has been different according to the difference in the size of auditing and accounting office. Finally, the fourth assumption was proved positively that the relation between the disclosure level of transactions with the related parties and the quality of financial reports found different due to the financial leverage degree.

Key words: Accounting disclosure- related parties transactions -the quality of financial reports.

١- مقدمة البحث:-

لقد شهد العالم العديد من التطورات التي أدت إلى ظهور الشركات كبيرة الحجم، والتي تتصف بتنوع الأنشطة وتعدد العمليات. هذا بالإضافة إلى اتجاه معظم هذه الشركات، وفي ظل التكامل الاقتصادي على المستوى الدولي، إلى تكوين شراكات وعلاقات اقتصادية مع غيرها من الشركات الأخرى، نظراً لسرعة إجراء المعاملات وتخفيض تكلفتها. وبالتالي أصبحت العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة Related party relationship خاصة طبيعية للأنشطة التجارية (Corlaciuc & Tudor, 2011). ونظراً لأن العديد من الشركات تؤدي أنشطتها من خلال شركات تابعة subsidiaries وشركات شقيقة Associates وشركات المشاركة في المخاطر Joint venture فقد ترتب على هذه العلاقات التأثير على شكل ومستوى الإفصاح المحاسبي، من خلال التقارير المالية من ناحية، وعلى منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها من ناحية أخرى.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي وسيلة الاتصال في المحاسبة المالية، وهو من المبادئ المحاسبية الهامة والتي تلعب دوراً متميزاً في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ومن الأمور التي يجب على الشركة الإفصاح عنها المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والتي عرفها البعض (Abdulwahab et al., 2011; Bennouri et al., 2012; Srinivasan, 2013) على أنها المعاملات التي تقوم بها الشركة مع أطراف تربطها بها علاقة معينة مثل الشركات التابعة والشركات الشقيقة، ومديري الشركة والمساهمين الرئيسيين بها.

ويرى البعض (Arriff & Hashim 2014; Gordon & Henry 2005; Gordon et al, 2007; Kohlbeck & Mayhew 2014) أنه يمكن النظر إلى هذه المعاملات من خلال وجهتي نظر، أو من خلال بعدين مختلفين. البعد الأول؛ أنها معاملات فعالة Effective Transactions تحقق الاحتياجات الاقتصادية للشركة وعلى أساس ترتيبات تعاقدية فعالة، لذلك لا تضر بمصالح المالك، كما أنها تحقق بعض المنافع (Pizzo, 2013) ومنها تحقيق تنسيق أفضل للأنشطة المختلفة، وتحقيق تغذية عكسية أسرع، وبعد نظر أكبر للأطراف المتعاقدة، وخلق شروط ومعايير مناسبة تكون في متناول كل الأطراف. أما

البعد الثاني؛ فإنه يتبنى فكرة تعارض المصالح Conflict of Interests، حيث ينظر للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على أنها مصدر لبعض المخاطر والمعوقات التي تضر بالمصالح الاقتصادية لبعض الأطراف والشركة ككل.

وبشأن أهمية دراسة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، فقد أثار الفضاخ المالية في الولايات المتحدة، وغيرها من الدول، منذ أوائل القرن الحادي والعشرين اهتمام الجهات الرقابية وواضعي المعايير والباحثين ومستخدمي التقارير المالية على حد سواء. ومن هذه الفضاخ جالة شركة Enron وهي إحدى شركات الطاقة الأمريكية (Albrecht,2005a)، وكذلك فضيحة شركة Adelphia، وهي إحدى شركات الاتصالات الأمريكية (Albrecht,2005b)، وأخيراً فضيحة شركة TYCO وهي إحدى الشركات متعددة الجنسيات وصناعة المنتجات والخدمات (Albrech,2005c).

وبشأن المخاوف والمخاطر والقضايا المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة فقد أشارت بعض الدراسات (Cordon et al, 2007; Louwers et al, 2008) إلى بعض هذه المخاوف، ومنها أن بعض المعاملات قد لا يتم إجراؤها وفقاً لنفس الشروط أو الأسعار السائدة في المعاملات بين أطراف لا تربطها علاقة. كما أن بعض المعاملات قد لا تخضع للاعتراف المحاسبي مثل الخدمات المجانية Free Services. ومن هذه المخاوف أيضاً احتمال استخدام هذه المعاملات لأغراض الغش Fraud في القوائم المالية فتصبح مضللة Fraudulent وليس لأغراض تجارية، مثل إدارة الأرباح Earnings Management أو نقل الثروة من الملاك غير المسيطرين إلى الإدارة أو الملاك المسيطرين. هذا وقد لا تقتصر الأضرار الاقتصادية الناتجة عن هذه المعاملات على الشركة فقط، بل قد تمتد لتشمل الاقتصاد القومي أيضاً، حيث ستؤدي المعاملات غير الجيدة إلى تخفيض حجم التداول في السوق ككل. وأخيراً فإن هذه المعاملات على الرغم من أنها ليست كلها سيئة فإنها تمثل عامل خطر مرتفع، يؤخذ في الاعتبار من قبل المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وبشأن متطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، فقد صدرت معايير محاسبية خاصة تحدد هذه المتطلبات، حيث يتناول معيار المحاسبة

الدولي رقم (٢٤) (IAS 24, 2009) مفهوم هذه المعاملات ومتطلبات الإفصاح عنها^(١). ويتفق هذا المعيار مع الإصدار الأمريكي في القسم (٨٥٠) من معايير المحاسبة الأمريكية ASC 850 فيما يتعلق بالمتطلبات العامة للإفصاح، إذ يتطلب كلا المعيارين الإفصاح عن طبيعة علاقات السيطرة (العلاقة بين الشركة القابضة والتابعة) بغض النظر عن وجود معاملات بينهما من عدمه، والإفصاح عن معلومات معينة تتعلق بالمعاملات التي تتم مع الأطراف ذوي العلاقة.

وبشأن جودة التقارير المالية فإن المستثمرين يحتاجون درجة عالية من الجودة في هذه التقارير، بحيث تؤدي إلى إشباع احتياجاتهم من المعلومات المفيدة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وتعدد مفاهيم جودة التقارير المالية، حيث يرى (صليب، ٢٠٠٤) أن الإفصاح المالي الذي يتسم بالتوقيت المناسب والتفاصيل والوضوح هو أساس جودة التقارير المالية. بينما يرى البعض (Dechow et al, 1995; Jeanjean & Stolowy, 2010; Beuselinc et al, 2008). أن مفهوم الجودة يرتبط بجودة نتائج الأعمال والاستحقاقات التقديرية والمرتبطة بها إدارة الأرباح.

ويعتقد الباحث بوجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الإفصاح عن هذه المعاملات وجودة التقارير المالية، فالالتزام بمتطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات، طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، سيؤدي إلى تحسين منفعة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وبالتالي تحسين جودتها، وهذا ما ستجيب عليه الدراسة التطبيقية لاحقاً.

وبشأن الوضع في مصر، فقد تناول معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات، حيث يهدف هذا المعيار إلى التحقق من أن التقارير المالية للمنشآت تحتوي على الإفصاحات الضرورية اللازمة لتوجيه الانتباه إلى احتمال تأثر المركز المالي والأرباح والخسائر من خلال وجود الأطراف ذوي العلاقة وبمعاملاتهم الكبيرة وأرصدهم القائمة.

ويثور تساؤل منطقي مؤداه إذا كانت الدراسات الأجنبية ترى أن هناك علاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية، فهل

(١) سيرد تفصيلاً عرض لهذه المتطلبات طبقاً للإصدارات المحاسبية المختلفة.

توجد هذه العلاقة في بيئة الأعمال والممارسات المحاسبية المصرية؟ وهذا ما سيجيب عليه هذا البحث نظرياً وعملياً.

٢- مشكلة البحث:

يحظى موضوع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة باهتمام الإصدارات المهنية والجهات الرقابية والباحثين ومستخدمي التقارير المالية على حد سواء. ومن أهم القضايا التي حازت اهتماماً كبيراً منها العلاقة بين مستوى الإفصاح عن هذه المعاملات وجودة التقارير المالية.

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة على التساؤلات التالية نظرياً وعملياً:

- ما المقصود بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من منظور المحاسبة المالية؟ وما هي أنواع تلك المعاملات؟
- ما هي متطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في الوحدات الاقتصادية بصفة عامة؟ والشركات المقيدة بالبورصة بصفة خاصة، من منظور الإصدارات المحاسبية والدراسات الأكاديمية السابقة؟
- ما المقصود بجودة التقارير المالية وما هي أهم مقاييس تلك الجودة؟
- ما هو شكل واتجاه العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية بصفة عامة؟ وفي بيئة ممارسة المحاسبة المالية في مصر بصفة خاصة؟
- ما هي أهم المتغيرات الرقابية المؤثرة في العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية عامة وفي بيئة الأعمال المصرية خاصة؟

٣- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية، وذلك في ضوء الإصدارات المحاسبية والمهنية والدراسات السابقة من جهة، وفي ضوء واقع بيئة ممارسة المحاسبة المالية في مصر من جهة أخرى، وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية ودوافع البحث من جانبين الأكاديمي والعملي، فعلى الجانب الأكاديمي هناك ندرة ملموسة في البحوث المتعلقة بموضوع البحث، خاصة في بيئة ممارسة المحاسبة المالية في مصر.

وعلى الجانب العملي فإن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وتأثيرها على جودة التقارير المالية، واستخدام هذه التقارير من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح من الأمور الهامة جداً. ومن أهم دوافع هذا البحث المساهمة في تضيق الفجوة الأكاديمية في هذا الشأن، وأيضاً إيجاد دليل عملي على العلاقة محل الدراسة والذي يساهم بدوره في إعادة نظر الجهات المهنية والتشريعية والرقابية، خاصة هيئة الرقابة المالية، في جدوى وضع وتنفيذ آليات صارمة لإلزام الشركات بمتطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية.

٥- فروض البحث:

سوف يتم اشتقاق فروض البحث نظرياً، والتي سيتم اختبارها تطبيقياً لاحقاً وهي كالتالي:

ف١: توجد علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية للشركة.

ف٢: تختلف العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية باختلاف حجم الشركة.

- ف٣: تختلف العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية باختلاف حجم مكتب المحاسبة والمراجعة.
- ف٤: تختلف العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية باختلاف درجة الرفع المالي للشركة.

٦- حدود البحث:

يخرج عن نطاق البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة والمؤسسات المالية، سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة، كما يخرج عن نطاق البحث أيضاً أي معاملات أخرى بخلاف المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. ويخرج عن نطاق البحث أيضاً أي متغيرات رقابية أخرى (مثل حجم المعاملات ومدى تفعيل آليات الحوكمة وتركز الملكية وطبيعة النشاط)، وأخيراً فإن قابلية تعميم النتائج مشروط بضوابط الدراسة التطبيقية.

٧- خطة البحث:

وفقاً لأهداف البحث، ولمعالجة مشكلته بصورة منطقية، وفي ضوء حدوده، يستكمل البحث كما يلي:

١/٧: المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من منظور المحاسبة المالية ومتطلبات الإفصاح عنها.

٢/٧: مفهوم وأهمية ومقاييس جودة التقارير المالية.

٣/٧: تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث.

٤/٧: المتغيرات الرقابية المؤثرة في العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية واشتقاق فروض البحث من الثاني حتى الرابع.

٥/٧: منهجية البحث:

١/٥/٧: الهدف من الدراسة التطبيقية.

٢/٥/٧: مجتمع وعينة الدراسة.

- ٣/٥/٧: توصيف وقياس المتغيرات.
٤/٥/٧: أدوات وإجراءات الدراسة.
٥/٥/٧: التحليل الإحصائي ونتائج اختبار الفروض.
٦/٧: نتائج البحث والإجابة على تساؤلاته.
٧/٧: توصيات البحث.
٨/٧: مجالات البحث المستقبلية.

١/٧: المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من منظور المحاسبة المالية ومتطلبات الإفصاح عنها:

١/١/٧: طبيعة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

لقد أصبحت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خاصة طبيعية للأعمال التجارية في الوقت الحالي. كما أن الطبيعة الخاصة لهذه المعاملات وتأثيرها على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة، هذا بالإضافة إلى المخاوف والقضايا المرتبطة بهذه المعاملات والفضائح المالية البارزة في الولايات المتحدة وغيرها من الدول، وأنهيار بعض الشركات العملاقة، كل هذا استدعى وجود متطلبات خاصة بالمحاسبة عنها (Corlaci & Tudor, 2011). وتتمثل الطبيعة الخاصة لهذه المعاملات والمخاوف والفضائح المالية في الأمور التالية:

- أ- أن الأطراف ذوي العلاقة قد تقوم بمعاملات لا تقوم بها الأطراف التي ليس بينها علاقة.
- ب- أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة قد تتم بأسعار أو شروط تختلف عن تلك السائدة في المعاملات بين الأطراف التي ليس بينها علاقة.
- ج- أن بعض المعاملات قد لا يتم الاعتراف بها محاسبياً مثل الخدمات المجانية.
- د- أن هناك احتمال لتأثر نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة بالعلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة، حتى في حالة عدم حدوث معاملات مع هذه الأطراف. لأن مجرد وجود هذه العلاقة قد يكون كافياً للتأثير على

معاملات الشركة مع الأطراف الأخرى. وعلى سبيل المثال قد تقوم شركة تابعة بإنهاء العلاقات مع شريك تجاري عند تملك الشركة القابضة لشركة تابعة زميلة تعمل في نفس المجال التجاري للشريك السابق، وأحياناً قد يمتنع أحد الأطراف عن العمل بسبب التأثير الجوهري لطرف آخر. على سبيل المثال، قد تصدر الشركة القابضة تعليمات لشركة تابعة بعدم القيام بأنشطة البحوث والتطوير (IASB, 2013)

هـ- تتمثل معظم المخاوف المتعلقة بهذه المعاملات في احتمال استخدامها لأغراض الغش في القوائم المالية فتصبح هذه القوائم مضللة Fraudulent وليس لأغراض تجارية، مثل إدارة الأرباح أو نقل الثروة من الملاك غير المسيطرين إلى الإدارة أو الملاك المسيطرين (Gordon et al., 2007).

و- امتداد الأضرار الاقتصادية الناتجة عن مثل هذه المعاملات إلى الاقتصاد القومي، فقد تؤدي المعاملات غير الجيدة إلى تخفيض حجم التداول في السوق ككل.

ز- أثارت الفضائح المالية في الولايات المتحدة، وغيرها من الدول، منذ أوائل القرن الحادي والعشرين اهتمام الجهات الرقابية وواضعي المعايير والباحثين ومستخدمي القوائم المالية على حد سواء، حيث أدت هذه الفضائح إلى إثارة العديد من التساؤلات حول مدى ملاءمة معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بهذه المعاملات. ومن هذه الفضائح حالة شركة Enron وهي إحدى شركات الطاقة الأمريكية (Albrecht, 2005a)، ففي عام ٢٠٠١ تم اكتشاف قيام المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة بالإعلان عن أرباح وهمية تزيد عن أرباح الشركة الحقيقية، من خلال استخدام خيارات الأسهم والوحدات ذات الغرض الخاص SPE والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

وهناك فضيحة مالية أخرى لشركة Adelphia، وهي إحدى شركات الاتصالات الأمريكية (Albrecht, 2005b)، ففي عام ٢٠٠٢، تم اكتشاف حصول العائلة المالكة للشركة على قروض بلغت ٢,٣ بليون دولار أمريكي، كما قامت

بالتلاعب في الأرباح لتحقيق توقعات المحللين الماليين وتضخيم سعر السهم. وأخيراً حدثت فضيحة شركة TYCO وهي إحدى الشركات متعددة الجنسيات (Albrecht, 2005c) والمنتجات والخدمات، حيث تم اكتشاف وجود مكافآت غير مصرح بها وقروض سرية ومعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة غير مفصح عنها والتلاعب في تداول الأسهم.

٢/١/٧: متطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

نتيجة للمخاوف والقضايا المرتبطة بهذه المعاملات، بالإضافة إلى الطبيعة الخاصة بها، فقد تضافرت جهود المنظمات المهنية الدولية والجهات الرقابية والبحوث والدراسات الأكاديمية من أجل بلورة متطلبات المحاسبة والإفصاح عن هذه المعاملات، وذلك كما يلي:-

١/٢/١/٧: المتطلبات الدولية للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

ومن أهم هذه المتطلبات ما تضمنه معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ المعدل (IAS 24, 2009)، والصاندر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي يهدف إلى ضمان وجود الإفصاح اللازم لجذب الانتباه إلى احتمال تأثر نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة بوجود الأطراف ذوي العلاقة وبالمعاملات معها وبالأرصدة غير المسددة، بما في ذلك التزامات هذه الأطراف. ويعرف هذا المعيار المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بأنها تحويل الموارد والخدمات والالتزامات بين الشركة المعدة للتقارير والطرف ذو العلاقة، بغض النظر عن وجود مقابل لهذا التبادل. كما عرف المعيار الطرف ذو العلاقة؛ حيث حدده بأنه شخص أو منشأة مرتبطة بالشركة التي تقوم بإعداد قوائمها المالية (يشار إليها في هذا المعيار بالشركة المعدة للتقارير).

ويمكن التمييز بين فئتين من الأطراف ذوي العلاقة، وهما الأشخاص و المنشآت، حيث يكون الشخص أو أحد أفراد عائلته المقربين ذو علاقة بالمنشأة المعدة للتقارير، إذا كان ذلك الشخص:

- له السيطرة أو سيطرة مشتركة، على المنشأة المعدة للتقارير.

- له تأثير هام على المنشأة المعدة للتقارير.
- ضمن موظفي الإدارة الرئيسيين للمنشأة المعدة للتقارير، أو في المنشأة الأم (القابضة) للمنشأة المعدة للتقارير.
- وتكون المنشأة ذات علاقة بالمنشآت المعدة للتقارير، إذا انطبق عليها أي من الشروط التالية:-
- أن تكون المنشأة والمنشأة المعدة للتقارير أعضاء في نفس المجموعة (ويعني ذلك أن كل منشأة أم (قابضة) أو منشأة تابعة أو منشأة تابعة فرعية تكون ذات علاقة بالأخرى).
- أن تكون إحدى المنشآت منشأة شقيقة أو مشاركة في المخاطرة للمنشأة الأخرى (أو منشأة شقيقة أو مشاركة في المخاطرة لعضو في مجموعة تكون المنشأة الأخرى عضواً فيها).
- أن تكون المنشأتان مشروعات مشاركة في المخاطرة للطرف الثالث نفسه.
- أن تكون إحدى المنشآت مشروع مشاركة في المخاطرة لمنشأة ثالثة، والمنشأة الأخرى منشأة شقيقة للمنشأة الثالثة.
- أن تكون المنشأة بمثابة خطة منافع ما بعد التوظيف Employment-post benefit plan لمنفعة موظفي المنشأة المعدة للتقارير، أو لمنفعة موظفي منشأة أخرى ذات علاقة بالمنشأة المعدة للتقارير. وإذا كانت المنشأة المغدة للتقارير هي نفسها هذه الخطة، فإن أصحاب الأعمال المشاركين في الخطة يعدون أيضاً ذوي علاقة بالمنشأة المعدة للتقارير.
- أن تكون المنشأة خاضعة للسيطرة أو لسيطرة مشتركة من قبل شخص ذوي علاقة.
- أن يكون للشخص ذو العلاقة تأثير جوهري على المنشأة أو عضو في الإدارة الرئيسية للمنشأة (أو منشأة قابضة للمنشأة).

ولقد أشار المعيار إلى أن الاهتمام يكون منصبا على جوهر العلاقة (وليس مجرد الشكل القانوني) عند الأخذ في الاعتبار علاقة كل طرف ذو علاقة. كما أشار المعيار إلى الأطراف غير ذوي علاقة وهي:-

- منشأتان لمجرد وجود مدير أو أحد موظفي الإدارة الرئيسيين في كلا المنشأتين، أو بسبب تأثير أحد موظفي الإدارة الرئيسيين في إحدى المنشأتين، بشكل جوهري، على المنشأة الأخرى.

- مشاركان في شركة مشاركة في المخاطرة لمجرد سيطرتهم المشتركة عليها.

- أيضاً: الممولون، النقابات والاتحادات العمالية، المرافق العامة، الأقسام والوكالات الحكومية التي لا تسيطر أو تسيطر بصورة مشتركة، أو لا تؤثر على المنشأة بشكل جوهري فقط نتيجة معاملاتها العادية مع إحدى المنشآت (حتى إذا كان لها تأثير في حرية تصرف المنشأة أو مشاركتها في اتخاذ قراراتها).

- العميل أو المورد أو مانح الامتياز أو الموزع أو الوكيل العام الذي تتعامل معه المنشأة بحجم أعمال ضخمة فقط بسبب التبعية الاقتصادية..

وفيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح كما أوردها معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤،

فقد نص المعيار على الإفصاح عن:

- العلاقات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها، بغض النظر عن وجود معاملات بينها. وعلى الشركة الإفصاح عن اسم الشركة القابضة أو الجهة المسيطرة النهائية. وإذا كانت الشركة القابضة أو الجهة المسيطرة النهائية لا تصدر قوائم مالية مجمعة منشورة، فيجب الإفصاح عن ثاني أكبر شركة قابضة تصدر تلك القوائم. كما يكون من المناسب الإفصاح عن علاقة الطرف ذو العلاقة في حال وجود سيطرة، لتمكن مستخدمي القوائم

المالية من تكوين رأي، فيما يتعلق بآثار علاقات الطرف ذوي العلاقة على الشركة، بغض النظر عن وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة.

وإذا كان لدى الشركة معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال الفترات التي تغطيها القوائم المالية، فإنه يجب عليها الإفصاح عن طبيعة علاقة الأطراف ذوي العلاقة، بالإضافة إلى المعلومات حول تلك المعاملات والأرصدة غير المسددة، بما في ذلك الالتزامات، والتي تكون ضرورية للمستخدمين لفهم التأثير المحتمل للعلاقة على القوائم المالية. ويجب أن يتضمن الإفصاح المعلومات التالية على الأقل:

• قيمة المعاملات.

• قيمة الأرصدة غير المسددة، بما في ذلك الالتزامات وشروطها وأوضاعها، بما في ذلك مدى ضمانها وطبيعة التعويض الذي سيتم طرحه في التسوية، وتفاصيل أي ضمانات مقدمة أو مستلمة.

• مخصص الديون المشكوك فيها، والمتعلق بقيمة الأرصدة غير المسددة.

• المصروف المعترف به خلال الفترة، والمتعلق بالديون المعدومة أو المشكوك فيها المستحقة الدفع من قبل الأطراف ذوي العلاقة.

- يجب على الشركة الإفصاح عن إجمالي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين ولكل بند من البنود التالية:

• منافع الموظفين قصيرة الأجل.

• منافع ما بعد انتهاء الخدمة.

• المنافع طويلة الأجل الأخرى.

• المدفوعات على أساس الأسهم.

- يجب الإفصاح بأن المعاملات التي تمت مع الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لشروط مماثلة لتلك السائدة في المعاملات بين أطراف ليس بينها

علاقة. كما يجب الإفصاح عن البنود المتشابهة في طبيعتها بشكل إجمالي، إلا إذا كان الإفصاح بشكل مفصل ضرورياً لفهم تأثيرات المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على القوائم المالية للمنشأة.

وبالإضافة إلى ما سبق فقد أشار معيار التقرير المالي رقم (١٠) (IFRS 10, 2011) إلى تغيير مفهوم السيطرة المعتمد على حق التصويت إلى مفهوم يعتمد على طبيعة العلاقة مع الوحدة المستثمر فيها، حيث يسيطر المستثمر على الشركة المستثمر فيها، إذا كان لديه سلطات وصلاحيات يمكن ممارستها بحيث تعطيه القدرة على توجيه أنشطة الشركة المستثمر فيها، أو من خلال حقه في الحصول على العائدات من مشاركته في الشركة المستثمر فيها. أما معيار التقرير المالي رقم (١٢) (IFRS 12, 2011) فقد أشار إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدمين بوجه عام والمستثمرين بوجه خاص في فهم القوائم المالية، ومن هذه المعلومات طبيعة المنافع والاهتمامات في الكيانات الأخرى والمخاطر التي ترتبط بها (سواء كانت تلك الكيانات شركات تابعة أو مشروعات مشتركة أو شركات شقيقة أو كيانات هيكلية لا يتم دمجها)، وكذلك الآثار المترتبة لتلك المنافع على الوضع المالي للشركة المعدة للتقارير المالية، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

٢/٢/١/٧: المتطلبات الأمركية للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

يهدف القسم ٨٥٠ من معايير المحاسبة الأمريكية (FASB, 2013) والخاص بالإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة، إلى ضمان الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة التي سوف تحدث اختلافاً في اتخاذ القرار، وذلك من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهميتها. ويعرف المعيار السيطرة بأنها امتلاك القوة (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) لتوجيه إدارة وسياسات الشركة، من خلال الملكية أو التعاقد أو أي وسيلة أخرى. كما يعرف الملاك الرئيسيين بأنهم الملاك أو المستفيدين الحقيقيين لأكثر من ١٠% من حقوق التصويت في الشركة.

ويتفق المعيار الأمريكي مع نظيرة الدولي من حيث المتطلبات العامة للإفصاح. كما يشير هذا المعيار إلى أنه في بعض الحالات، قد يكون تجميع المعاملات المتشابهة من خلال نوع الطرف ذو العلاقة مناسباً.

كما يشير المعيار إلى أن الإقرارات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة يجب ألا تشير إلى أن هذه المعاملات قد تمت وفقاً لشروط مماثلة لتلك السائدة في معاملات بين أطراف ليس بينها علاقة، ما لم يتم إثبات هذه الإقرارات. كما يشير هذا المعيار إلى أنه يجب الإفصاح عن طبيعة علاقة السيطرة حتى إذا لم يكن هناك معاملات، وذلك إذا كانت هذه العلاقة تؤدي إلى نتائج تشغيلية أو مركز مالي للشركة يختلفان بصورة جوهرية، بالمقارنة بما إذا كانت هذه الشركة مستقلة.

ولقد ساهمت جهود بعض المنظمات والهيئات المهنية الدولية في بلورة المحاسبة والإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وعلى سبيل المثال، ما أشارت إليه المادتين (٤٠٢) و (٤٠٤) من قواعد لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC, 2006) من حيث متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات، ومنها الإفصاح عن أي معاملات بداية آخر سنة مالية للشركة أو أي مغاملة مقترحة أو متوقعة حالياً، والمعاملات التي يتجاوز قيمتها ١٢٠٠٠٠٠ دولار. وكذلك الإفصاح عن تعويضات المديرين، وأجور أعلى ثلاثة موظفين يتقاضون ١٠٠٠٠٠٠ دولار أو أكثر.

٣/٢/١/٧: متطلبات أخرى بخلاف الدولية والأمريكية للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف

ذوي العلاقة:

هناك شبه اتفاق بين المعيار الدولي ومعايير المحاسبة المحلية في عدد من الدول وعلى سبيل المثال تتفق متطلبات الإفصاح وفقاً للمعيار البريطاني رقم (١٨) (ASB, 1995) مع نظيرتها في المعيار الدولي، وإن كان المعيار البريطاني يتضمن تعريفاً أكثر تفصيلاً للطرف ذوي العلاقة وكذلك بالنسبة لمتطلبات الإفصاح. كما

أن معيار المحاسبة الهندي رقم ١٨ (AS,18) يتفق أيضاً مع المعيار الدولي إلا أنه أشار إلى أن الأطراف ذوي العلاقة بأنها تلك الأطراف التي لديها (في أي وقت خلال فترة التقرير) القدرة على السيطرة على الطرف الأخر، أو ممارسة تأثير جوهري عليه في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. كما أن معيار المحاسبة الاسترالي ١٢٤ (AASB, 124) متوافق مع المعيار الدولي، مع إضافة بعض الفقرات بما يتفق مع القوانين الاسترالية أو المعايير الأخرى للمحاسبة، كما نص هذا المعيار على أنه يجب على الشركات الالتزام بالتعديلات التي تتم على معيار المحاسبة الدولي المناظر.

٤/٢/١/٧: المتطلبات المصرية للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

بالنسبة للوضع في مصر، فإن معايير المحاسبة المصرية تتضمن معيار المحاسبة رقم (١٥) بشأن الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة. ويعتبر هذا المعيار ترجمة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤) والمعدل في ٢٠٠٣، ٢٠٠٩ مع العلم بأن الاختلاف بين النسخة المعدلة في ٢٠٠٣ والنسخة المعدلة في ٢٠٠٩ يتمثل في تعريف الأطراف ذوي العلاقة، حيث تم تبسيط التعريف وتوضيح ما يهدف إليه وإلغاء عدم الاتساق فيه، بالإضافة إلى توفير إعفاء جزئي من متطلبات الإفصاح للشركات المرتبطة بالحكومة.

ولقد أشار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر عن عام ٢٠١١ إلى الأمور التي يجب الإفصاح عنها. ومن هذه الأمور ما يتعلق بالأطراف ذوي العلاقة، مثل هيكل ملكية الشركة، وهيكل ملكية الشركات الشقيقة والتابعة، وأية أحداث جوهرية تهم المساهمين وأصحاب المصالح. كما نصت المادة رقم (٥) من الباب الأول من قانون سوق رأس المال رقم (٥) لسنة ١٩٩٢ على أنه يجب أن تتضمن نشرات الاكتتاب الإفصاح عن البيانات التالية:

- سابقة أعمال الشركة.

- أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المسؤولين بها وخبراتهم.

- أسماء حاملي الأسهم الاسمية الذين يملك كل منهم أكثر من ٥% من أسهم الشركة ونسبة ما يملكه كل منهم وبيان بالحصص العينية إن وجدت.

وأخيراً أشارت المادة (٤) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية إلى إلزام الشركة طالبة القيد بجداول البورصة بتقديم بعض الأوراق والمستندات ومنها ما يخص المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة مثل:

- هيكل الملكية موضحاً به نسبة ملكية المساهمين التي تبلغ ٥% أو أكثر وذلك لكل من الشركة طالبة القيد والشركة القابضة لها والشركات التابعة والشقيقة لها.

- بيان بالأطراف ذوي العلاقة مع الشركة، ويقصد بها كل من تربطه بالشركة علاقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال:

○ السيطرة على الشركة أو الوقوع بها تحت سيطرة مشتركة.

○ أو ملكية نسبة من الأسهم أو حقوق التصويت تمنحه القدرة على التأثير الفعال على قراراتها.

○ أو عضوية مجلس إدارة أو شغل منصب المدير التنفيذي في الشركة طالبة القيد أو في شركتها القابضة أو في إحدى شركاتها التابعة أو الشقيقة.

○ أو الوقوع تحت السيطرة الكاملة أو السيطرة المشتركة أو تحت التأثير المباشر أو غير المباشر.

○ أو أن يكون الطرف ذو العلاقة نظاماً مستقلاً عن الشركة خاص بالمزايا أو معاشات التقاعد لصالح العاملين في الشركات أو أي شركة لها علاقة بالشركة.

- بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة للشركة طالبة القيد وما إذا كان يشغل منصب تنفيذي أو غير تنفيذي أو مستقل، وكذلك أسماء وصفات المديرين التنفيذيين للشركة طالبة القيد وللشركة القابضة أو التابعة أو الشقيقة.

- نسبة المساهمة المباشرة وغير المباشرة وحصصة الأقارب حتى الدرجة الثانية في رأس مال الشركة ونسب المساهمة في أي شركة تابعة أو شقيقة.
- بيان بالقروض أياً كان نوعها الممنوحة من كل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة إلى الشركة.

٥/٢/١/٧: متطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من منظور الدراسات

الإكاديمية:

وبشأن البحوث والدراسات الأكاديمية وما ساهمت به في بلورة متطلبات المحاسبة والإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، فقد تناولت بعض الدراسات (Abdual wahab et al, 2011; Bennouri et al, 2012; Srinivasan, 2013) تعريف المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بصفة عامة بأنها المعاملات التي تقوم الشركة بإجرائها مع أطراف تربطها بها علاقة معينة، مثل الشركة التابعة والشقيقة، ومديري الشركة والمساهمين الرئيسيين بها.

وأشارت دراسة (Henry et al, 2007) إلى أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة يقصد بها التعامل مع طرف لديه علاقة خارج المعاملة مع الشركة من خلال التوظيف أو الملكية أو كلاهما، فأى مدفوعات للموظف أو المدير (مرتبات، مكافآت، تعويضات) تعتبر معاملة مع طرف مرتبط بالشركة من خلال التوظيف، كما تعتبر أي مدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة (مقابل الإدارة، المكافآت، أتعاب استشارية إضافية) معاملة مع طرف مرتبط بالشركة من خلال عضوية مجلس الإدارة. كما أن أي معاملة بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة، أو الشركات التي تسيطر عليها، وبين الشركات التابعة لنفس الشركة تعتبر معاملات مع طرف مرتبط بالشركة من خلال الملكية أو السيطرة.

واستخدم البعض (Djankov et al, 2008; Henry et al, 2007) مفهوم التعامل الداخلي أو الذاتي Self-dealing وذلك للتعبير عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، ويعني التعامل الذاتي أي تصرفات من قبل الأفراد الذين يسيطرون

على الشركة (المديرين، المساهمين المسيطرين، أو كلاهما) لتحويل ثروة الشركة لأنفسهم، بدون المشاركة مع المستثمرين الآخرين. وهذا يمثل استغلال للمواقع الداخلية لتحقيق منفعة شخصية سواء بالاختلاس، أو تخصيص عقود الشركة للأعمال التي يستفيد منها الطرف الداخلي.

وفي نفس السياق استخدم (Johnson et al, 2000) مصطلح التنقيب أو التجريف Tunneling للتعبير عن تحويل الموارد خارج الشركة للمساهمين المسيطرين باستخدام السرقة والغش أو مبيعات أصول، والعقود مثل سعر التحويل الذي يستفيد منه المساهمين المسيطرين، والإفراط في المكافآت الإدارية وضمانات القروض. وإذا كانت المصطلحات السابقة قد ارتبطت بمفهوم المعاملات السيئة المستخدمة لأغراض تحريفات متعددة، فإن دراسة (Cheung et al, 2009) استخدمت مصطلحاً مخالفاً تماماً وهو مصطلح الدعم Propping up ليعبر عن دعم المساهمين المسيطرين للشركة من خلال ثرواتهم الخاصة بحيث تتحقق المصلحة للجميع بما فيهم الأقلية.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت أهمية ومتطلبات ومحددات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، فقد توصلت دراسة (Ge et al, 2010) إلى إن إصدار التشريعات الملزمة بالإفصاح عن هذه المعاملات في الصين عام ٢٠٠٣ أدى إلى إلغاء انخفاض المقدرة التقييمية لأرباح الشركات التي تبيع سلع أو أصول للأطراف ذوي العلاقة، مقارنة بالشركات التي لا تقوم بمثل هذه المعاملات، وتشير هذه النتائج إلى فعالية تشريعات الإفصاح في تخفيض احتمال استخدام المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بهدف إدارة الأرباح.

وفي دراسة أخرى على الشركات التايوانية (Hwang et al, 2013) أشارت إلى أن التشريعات الخاصة بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تقلل من درجة إدارة الأرباح من قبل الشركات التايوانية المرتبطة بمعاملات مع أطراف ذوي علاقة مع الشركات الصينية.

وتناولت دراسة (Antonios et al, 2011) أثر معايير المحاسبة الدولية على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في الشركات اليونانية، حيث تم التركيز على نوعين من المعاملات وهما مبيعات السلع ومبيعات الأصول باستخدام مدخل المقدرة التقييمية، وتم التوصل إلى أن الأرباح المفصح عنها للشركات التي تباع سلع أو أصول للأطراف ذوي العلاقة تظهر معامل تقييم أقل من نظيرتها للشركات التي ليس لديها مثل هذه المعاملات. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح عن هذه المعاملات يؤدي إلى تخفيض سوء الاستخدام المحتمل لمثل هذه المعاملات.

وتناولت دراسة (Ariff & Hashim, 2013) متطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في ماليزيا بصفة خاصة، وآسيا بصفة عامة، خاصة وأن هناك وجهة نظر مقبولة بصورة عامة بأن هذه المعاملات ذات طبيعة غير جيدة في آسيا، ويؤيد هذا ما يوفره نظام حوكمة الشركات المستند على العلاقات ونظام الأعمال في آسيا من بيئة جيدة تسمح للمساهمين المسيطرين بالنفع على حساب الوضع المالي للشركة. هذا بالإضافة إلى أن البيئة القانونية غير الملائمة تحمي المساهمين المسيطرين من الحوكمة الداخلية وتسهل الممارسات غير الجيدة لهذه المعاملات. وأخيراً أشارت الدراسة إلى أن الإفصاح المناسب عن هذه المعاملات من الأمور الحيوية لمستخدمي القوائم المالية من أجل اتخاذ القرار وفهم آثار المعاملات على الشركة في ظل تأثيرين متناقضين، حيث تمثل هذه المعاملات مبادلات جيدة تحقق الاحتياجات الاقتصادية للشركة، في المقابل في ظل نظرية تعارض مصالح الأصيل والوكيل، فإن هذه المعاملات تضر الشركة اقتصادياً.

وتناولت دراسة (Utama & Utama, 2014) العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، فقد توصلت هذه الدراسة من خلال فحص ٢٣٥ شركة مسجلة في بورصة اندونيسيا عام ٢٠٠٦، إلى أن حوكمة الشركات وحجم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وحجم الشركة متغيران لهما تأثير إيجابي على الإفصاح عن هذه المعاملات، وتحدث هذه الآثار

الإيجابية بصورة رئيسية في الشركات الكبيرة نسبياً. بينما لم يكن لكل من جودة وتنظيم ورقابة الصناعة Industry Regulation وتركز الملكية والرفع المالي تأثير على الإفصاح عنها. وقد تكون آثار تلك المتغيرات قد انعكست في حوكمة الشركات نظراً لارتباطها الكبير بها. وعلى الرغم من أن هذه المتغيرات لم يكن لها تأثير معنوي على الإفصاح، فعند فحص أثر هذه المتغيرات على كل مكون من مكونات الإفصاح تم التوصل إلى أن بعض المتغيرات لها أثر معنوي على بعض هذه المكونات (حوكمة الشركات، حجم الشركة، هيكل الملكية، الرفع المالي).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن بلورة متطلبات المحاسبة والإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تنطلق من الإصدارات المحاسبية الدولية، والأمريكية وغيرها، وكذا الجهات الرقابية والتشريعية. كما أن هناك اتفاقاً بين معظم معايير المحاسبة المحلية في عدد من الدول، من حيث تركيزها على تعريف المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وتحديد هذه الأطراف، حيث يمكن أن نخلص إلى أنها أطراف تربطها بالشركة علاقة معينة بخلاف المعاملة، وتكون هذه العلاقة من خلال أطراف داخل الشركة مثل الملكية والتوظيف، أو من خارج الشركة متمثلة في علاقات السيطرة، كما أن هذه المعايير لم تتناول قضايا معينة خاصة بهذه المعاملات، وذلك نظراً لتناولها في معايير محاسبية أخرى. كما أن هذه المعاملات قد تحقق الاحتياجات الاقتصادية للشركة، إلا أنها قد تضر الشركة اقتصادياً.

ولضمان فعالية الرقابة التشريعية ولحماية جودة القوائم المالية، لابد من فحص كيفية تأثير التشريعات المقترحة على العمليات الخالية للشركات والمزايا التنافسية لها والتطورات الصناعية، فالفشل في الأخذ في الاعتبار هذه العوامل يعرض فعالية التشريعات للخطر، ويخفض جودة التقارير المالية.

٢/٧: مفهوم وأهمية ومقاييس جودة التقارير المالية:

يحتاج المستثمرون وأصحاب المصالح إلى درجة عالية من الجودة في التقارير المالية Financial Reporting Quality، والتي تؤدي إلى تحقيق الكفاءة المطلوبة للاستثمار. وتوفر جودة التقارير المالية معلومات يجب أن تتصف بالمصداقية والمنفعة للمستخدمين، مع خلوها من التحريف والتضليل. كما يجب أن تعد هذه التقارير في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. وتتمثل المعايير القانونية في الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة (محمود، ٢٠١٠). وتتضمن المعايير الرقابية ممارسة الجهات المختلفة المعنية بجودة التقارير المالية دورها الفعال، ومثال ذلك المراجعين، ولجان المراجعة، والمساهمين، والأجهزة الرقابية (محمود، ٢٠١٠). أما المعايير المهنية فتتمثل في معايير المحاسبة والمراجعة الواجب الالتزام بها، ومن هذه المعايير معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤) والخاص بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. وأخيراً فإن المعايير الفنية تتضمن الملائمة، والثقة في المعلومات المحاسبية (خليل، ٢٠٠٥).

وتتعدد مفاهيم جودة التقارير المالية، فقد أشارت دراسة (Verdi, 2006) إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الدقة التي يجب أن تتسم بها التقارير المالية عند توصيلها المعلومات عن عمليات الشركة، وخاصة فيما يتعلق بالأرباح المحاسبية، والتدفقات النقدية المتوقعة للمستثمرين وغيرهم من الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية. كما أشارت دراسة (سامي، ٢٠٠٠) إلى أن الفكر المعاصر للجودة يؤكد على أهمية التركيز على مفهوم ومرونة الاستخدام وأخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات عند تحديد الجودة باعتبار أن المستخدم النهائي هو فيصل الحكم على مدى جودة المعلومات.

وأشارت دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٨) إلى أن الجودة هي ما تتسم به التقارير المالية من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي

والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية. بينما أشارت دراسة (Penman,2003) إلى أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي جودة التقارير المالية، ويمكن إجمالها في ثلاثة عوامل: أولها، عدم التطبيق السليم أو تجاهل المبادئ المحاسبية المعنية بالحفاظ على وتحسين الجودة. وثانيهما، توافر العديد من البدائل المحاسبية لمعالجة بعض الأحداث الاقتصادية. ورغم أن ذلك يستهدف أساساً توفير المرونة في المعالجات المحاسبية، إلا أن بعض المديرين قد يقومون باختيار غير سليم عن عمد، أو عن غير عمد للبدل المحاسبي غير الملائم، ومن ثم التأثير سلباً على جودة المعلومات المحاسبية. وثالثهما تعارض المصالح بين العديد من الأطراف مثل الإدارة والملاك والمراجعين، والدائنين، مما يؤدي إلى عدم الاتفاق حول ما يجب أن يكون عليه الأداء المحاسبي الجيد، خاصة وأن لكل طرف من الأطراف السابقة مستوى معين من الجودة يتفق مع الهدف المرغوب تحقيقه.

وأشارت دراسة (كساب & الرزين، ٢٠٠٩) إلى أن الجودة في التقارير المالية نتاج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تتصف بالجودة، ومجموعة من الآليات التي تساعد في الرقابة على القائمين بإعداد التقارير المالية. بينما أكدت دراسة كل من (Shoorvarzy, 2008; Zhang, 2009) على أنه يمكن أن يؤثر المديرين على جودة التقارير المالية بسبب وعيهم الكبير بأمر الشركة، وبالتالي يكون لديهم جافز لتحقيق منافع قصيرة الأجل مرتبطة بضخامة أرباح الفترة الحالية، مثل مكافأة أعلى للفترة الحالية، أو معاش سنوي أعلى، وقد يكون هذا السلوك صعب اكتشافه من قبل المستثمرين. وفي نفس السياق أشارت دراسة (حماد، ٢٠١١) إلى أن المديرين قد يكون لديهم حافز على ارتكاب الغش، وذلك في ظل غياب الضوابط الرقابية، أو عدم فاعليتها.

ويرى الباحث أن جودة التقارير المالية، أو جودة المعلومات المحاسبية أو جودة الأرباح، مرادفات لمعنى واحد وهو أن تكون وسيلة توصيل المعلومات

المحاسبية ذات جودة توصل رسالة أو معلومات، ذات جودة، أي تنعكس إيجاباً على سلوك متلقي الرسالة مستخدم التقارير المالية.

كما يرى الباحث أنه لتحقيق جودة التقارير المالية، يجب تضافر جهود كافة الأطراف المعنية بإعداد وعرض التقارير المالية، بالإضافة إلى التزام هذه الأطراف بالتطبيق السليم للمعايير المحاسبية، ومراعاة كفاية وملاءمة الإفصاح بالتقارير المالية، بالإضافة إلى الالتزام بالقوانين وقواعد السلوك المهني، بالإضافة إلى مراعاة البعد الأخلاقي، والاهتمام بمبدأ المساءلة، وأخيراً الاهتمام بجودة الصياغة والمحتوى والعرض.

ويشأن مقاييس جودة التقارير المالية، فقد شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من الاهتمام من قبل الباحثين، والجهات المعنية بمهنة المحاسبية بقضية جودة التقارير المالية معبراً عنها بمقاييس متعددة (Givoly et al, 2009) وأهمها ما يلي:

أ- مقاييس تختص بجودة الأرباح Earning Quality، وهناك اهتمام كبير من قبل الباحثين بهذه المقاييس، ويرجع ذلك إلى أن الأرباح ستظل عرضه لأحداث تأثيرات متعمدة عليها نتيجة لما تسمح به المبادئ المحاسبية من حرية كبيرة في استخدام التقديرات المحاسبية، إلى جانب قدرة الإدارة على التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة الحقيقية عند احتساب أرباح الشركة (Hermanns, 2006). ولقد توصلت بعض الدراسات لنماذج قياس الجودة اعتماداً على جودة الأرباح، ومنها على سبيل المثال، نموذج (Barua, 2005)، والذي استهدف التوصل إلى مقياس متكامل لجودة الأرباح، تمشياً مع خصائص جودة المعلومات، وهي الملائمة، وإمكانية الاعتماد عليها والتي تساهم في زيادة منفعة هذه المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات. فمن حيث مقاييس الملائمة تم الاعتماد على قياس القيمة التنبؤية بمدى قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المتوقعة، وذلك من خلال استخدام أربعة نماذج تستهدف فحص العلاقة بين

الأرباح الحالية (أو مكوناتها) من ناحية، والأرباح المستقبلية أو التدفقات النقدية المتوقعة من ناحية أخرى.

ومن حيث مقاييس إمكانية الاعتماد، يمكن استخدام مقاييس خاصة بالمستحقات غير العادية، والمستحقات غير العادية لرأس المال، وأخطاء تقدير المستحقات التي يمكن استخدامها لتقدير مدى جودة العرض الصادق والقابلية للتحقق، ومن ثم إمكانية الاعتماد.

ب- مقاييس تختص بجودة المستحقات، وهنا يمكن استخدام نموذج (Yu & Sivaram, 2008)، والذي يستخدم على نطاق واسع في الدراسات المحاسبية في مقياس جودة المستحقات وذلك من خلال فحص العلاقة بين الاستحقاق الإجمالي من ناحية، والتدفقات النقدية من العمليات والتي تخص الفترة السابقة، والحالية، والمستقبلية من ناحية أخرى.

ج- مقاييس تختص بمستوى التحفظ Conservatism في التقرير المالي، حيث يساهم استخدام مفهوم التحفظ في زيادة جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها (محمود، ٢٠١٠)، كما يساهم في التأثير على عملية توليد هذه المعلومات. ونظراً لأن الأحداث المستقبلية تواجه حالة من عدم التأكد، فإن التحفظ يساعد على الاحتياط لهذه الحالة مع مواجهة الأحداث أو البدائل السيئة. وبالتالي فإن التحفظ يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي في دعم قدرة معدي المعلومات المحاسبية على زيادة جودة المعلومات التي يتم توفيرها. ويمكن تصنيف المقاييس التي تختص بمستوى التحفظ إلى ثلاثة أنواع:

- مقاييس تعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، ومثال عليها نموذج (Basue, 1997). ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي بأن سرعة انعكاس الأنباء غير السارة على الأرباح يفوق سرعة الأنباء السارة وإمكانية قياس التحفظ بهذا الاختلاف. وافترض النموذج أن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات، وذلك في ظل ارتفاع درجة كفاءة السوق، وبالتالي

ستعكس الأنباء السارة وغير السارة في شكل تغيرات موجبة وسالبة في أسعار الأسهم لتصبح الإشارات الموجبة (السالبة) لعوائد الأسهم بمثابة مؤشرات عن وقوع الأنباء السارة (غير السارة) على الأرباح المحاسبية في توقيت نشر القوائم المالية. وبالاعتماد على نموذج الانحدار العكسي قدم Basu مقياساً للتحفظ المحاسبي من خلال اختبار انحدار الأرباح المحاسبية كمتغير تابع على العائد كمتغير مستقل.

- مقياس تعتمد على العلاقة بين الاستحقاقات والأرباح. ويعتبر ما قدمه (Givoly & Hayn, 2000) من أبرز المقاييس التي تعتمد على أساس الاستحقاق، حيث أشارت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يقلص من الأرباح المعلنة والمترجمة عبر الزمن، ومن ثم يمكن اعتبار أن إشارة وحجم الاستحقاق التراكمي، وأثر الاستحقاق السلبي المرتبطة به عبر الزمن مقياساً للتحفظ المحاسبي، حيث أن انخفاض مقدار الاستحقاق (الفرق بين الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية) من فترة لأخرى يعد مؤشراً على انخفاض درجة التحفظ المحاسبي، ومن ثم فقد قامت الدراسة بالاستدلال على وجود (وتغير مستوى) التحفظ في القوائم المالية من واقع وجود (وتغير معدل متراكم) استحقاقات تجميعية غير تشغيلية سالبة على مدار الأجل الطويل.

- مقياس تعتمد على قيم صافي الأصول، وهنا فقد كانت دراسة (Feltham & Ohlson, 1995) من أولى الدراسات التي حاولت قياس التحفظ المحاسبي اعتماداً على قيم صافي الأصول، حيث استهدفت الدراسة تفسير مدى اختلاف القيم السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية، وأشارت إلى أنه على مدار استمرار الشركة في مزاولة نشاطها على الأجل الطويل سيظل هناك فرق بين القيم السوقية والقيم الدفترية لحقوق الملكية، وأن ذلك راجع إلى التحفظ في المعالجة المحاسبية للأصول التشغيلية، بافتراض التساوي الدائم بين القيم السوقية والقيم الدفترية للأصول المالية. ويعرف النموذج

بـ MTB والذي يساوي القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية. وتكون النسبة أكبر من الواحد إذا كان النظام المحاسبي يدنى القيمة الدفترية لصافي الأصول عن القيمة السوقية وهو مؤشر لممارسة التحفظ المحاسبي وسيقوم الباحث باستخدام هذا النموذج في الدراسة التطبيقية لاحقاً حيث سيتم التعرض تفصيلاً لهذا النموذج.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن هناك اتفاق تام تقريباً بين كتاب المحاسبة المالية على أهمية ومردود جودة التقارير المالية على ترشيد قرارات مستخدميها. وأن هناك أكثر من مقياس لقياس هذه الجودة. ولكل مقياس مدخلات نموذج تشغيله التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية للشركة. وأن ذلك معناه أن سلامة القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي عن معاملات الشركة من المفترض أن ينعكس إيجاباً على سلامة تشغيل نموذج قياس جودة التقارير المالية.

٣/٧: تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث.

بداية فقد اتفقت معايير المحاسبة المحلية في عديد من الدول - ومنها معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) - مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤)، فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، حيث تتلخص هذه المتطلبات في الإفصاح عن العلاقات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها، بغض النظر عن وجود معاملات بينها، ويتضمن الإفصاح معلومات عن قيمة المعاملات، وقيمة الأرصدة غير المسددة بما في ذلك الالتزامات وشروطها وأوضاعها، ومخصص الديون المشكوك فيها والمتعلق بقيمة الأرصدة غير المسددة. ويتضمن الإفصاح أيضاً تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين، والمنافع الخاصة بهم قصيرة أو طويلة الأجل، وما بعد انتهاء مدة الخدمة. وأخيراً يجب الإفصاح بأن هذه المعاملات قد تمت وفقاً لشروط مماثلة لتلك السائدة في المعاملات بين أطراف ليس بينها علاقة. ومن المنطقي أن عدم الإفصاح عن هذه

المعاملات سيؤدي إلى عدم الثقة فيما تحويه التقارير المالية من معلومات محاسبية، حيث يجب إعداد التقارير المالية في ضوء مجموعة من المعايير منها المعايير الفنية والمتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة الواجب الالتزام بها ومنها معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤) والخاص بالإفصاح عن هذه المعاملات.

وتشير جودة التقارير المالية إلى ما تتسم به من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة بما يتفق مع احتياجات أصحاب المصالح.

وفيما يتعلق بالدراسات والبحوث الأكاديمية فقد تناولت دراسة (Nekhili & Cherif, 2011) تأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة Firm Value من خلال دراسة أجريت على عينة من ٨٥ شركة مقيدة في بورصة باريس خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقيمة الشركة. وفي نفس السياق أجريت دراسة (Hung & Liu, 2010) على شركات عالية التكنولوجيا في كل من الصين وتايوان، وذلك في الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٨، وذلك لقياس العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقيمة الشركة. وتوصلت الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية في الشركات التايوانية، بينما كانت نفس العلاقة سلبية في الشركات الصينية. وتم استخدام مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added لتفسير وقياس العلاقة بين هذه المعاملات وقيمة الشركة.

وتناولت دراسة (Kohlbec & Mayhew, 2010) تقييم الشركات التي تفصح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. ويتمثل الدافع الأساسي لهذه الدراسة هو منع الكونجرس الأمريكي أي قروض للمديرين، وذلك في قانون SOX عام ٢٠٠٢. وأظهرت نتائج الدراسة أن ٦٣% من شركات العينة تفصح عن هذه المعاملات في الملاحظات على القوائم المالية و/أو قوائم الوكيل، كما أن هناك

علاقة سلبية بين الشركات التي لديها معاملات مع أطراف ذوي علاقة وتقييمها السوقي. فالتقييم السوقي لهذه الشركات كانت أقل بـ ٨% تقريباً من الشركات التي ليس لديها مثل هذه المعاملات.

كما تم التوصل إلى أن السوق يقيم الدخل المتبقي للشركات التي لديها هذه المعاملات بأقل منه للشركات التي ليس لديها معاملات. وأظهر تحليل عوائد الأسهم اللاحقة أن الشركات التي لديها معاملات تواجه عوائد أسهم أقل. وأخيراً، فيما يتعلق بتأثير نوع المعاملة وطبيعة الطرف ذوي العلاقة، يشير التقييم السوقي إلى أن الشركات التي تفصح عن قروض ومعاملات بسيطة مع الأطراف الداخلية يكون سلبياً، ولا يرتبط الإفصاح عن معاملات معقدة ومعاملات مع أطراف خارجية مع التقييم أو العائد.

وفي نفس السياق قامت دراسة (Chien & Hsu, 2010) باختبار ما إذا كانت هناك علاقة سلبية بين معاملات الأطراف ذوي العلاقة وأداء الشركة، وكذلك بيان ما إذا كان هناك تأثير إيجابي لحكومة الشركات على العلاقة بين هذه المعاملات وأداء الشركة. وأجريت هذه الدراسة على الشركات المقيدة في بورصة تايوان خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٦. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة يتوقف على مدى وجود وفعالية آليات الحوكمة. أما دراسة (Cheny & Chen, 2007) فهدفت إلى بيان سلوكيات إدارة الأرباح التي تتبعها الشركات العامة في الصين، وذلك من خلال بيان اثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، التي تمارسها الأغلبية المسيطرة من الملاك، على الأداء التشغيلي للشركات، ويقاس من خلال معدل العائد على الاستثمار وصافي التدفق النقدي التشغيلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والأداء التشغيلي للشركات.

وتناولت دراسة (Kuan & Van der Zahn, 2010) العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة

من الشركات المقيدة بالبورصة في اندونيسيا خلال عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، حيث تقوم الدراسة على نظرية الوكالة التي تقترض أن وجود مثل هذه المعاملات تمثل تعارضاً في المصالح، مما قد يؤدي إلى إدارة الأرباح، من خلال الأغلبية المسيطرة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل إحصائي هام للارتباط بين هذه المعاملات وإدارة الأرباح.

وبشأن الوضع في مصر، فقد تناولت دراسات متعددة (عبد الرحيم، ٢٠٠٤؛ محمود، ٢٠١٢؛ مازن، ٢٠١٣؛ يمن، ٢٠١٢؛ عيسى، ٢٠١٤) تأثير الإفصاح المحاسبي على كل من جودة التقارير المالية، وممارسات إدارة الأرباح، وقيمة منشآت الأعمال، وقرارات المستثمرين. إلا أن هذه الدراسات لم تتناول الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وعلاقته بجودة التقارير المالية. وهذا ما يؤكد أن هناك ندرة ملموسة في البحوث المتعلقة بموضوع البحث، مما يبرر أهمية ودوافع البحث.

إذن ومن خلال التحليل السابق، والدراسات السابق عرضها، يتضح مدى أهمية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وتأثير هذا الإفصاح على قيمة الشركة، وأدائها التشغيلي، وإدارة الأرباح، مما يؤثر على جودة التقارير المالية، وعليه يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث كما يلي:

ف١: توجد علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية للشركة.

٤/٧: المتغيرات الرقابية المؤثرة في العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية واشتقاق فروض البحث من الثاني حتى الرابع.

هناك مجموعة من المتغيرات أو المحددات للعلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وجودة التقارير المالية. وفي هذا الصدد تناولت دراسات متعددة هذه المتغيرات، ومنها دراسة (Yeh et al, 2012)، والتي

تناولت تأثير حوكمة الشركات على مستوى المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والإفصاح عن هذه المعاملات، وأجريت الدراسة على الشركات ذات تركيز الملكية والمقيدة في بورصة تايوان خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٨. وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات الجيدة تعتبر فعالة في الحد من تلك المعاملات بكافة أنواعها، وترشد الدوافع من وراء تلك المعاملات سواء ارتبطت بالبيع أو الشراء أو الإقراض.

وتناولت دراسة (Rahimian & Mohammadi, 2012) اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين معاملات الأطراف ذوي العلاقة وأداء الشركة، وأجريت الدراسة على عينة من ٨٠ شركة إيرانية مقيدة في بورصة طهران خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات تقوم بدور رقابي على المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بحيث ينخفض التأثير السلبي لهذه المعاملات على أداء الشركة.

واستهدف دراسة (Fooladi & Shukor, 2011) قياس العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، من خلال استخدام أسلوب دلفي Delphi في استطلاع آراء أربعة من الخبراء المتخصصين. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة أن تتم تلك المعاملات في ظل وجود آليات حوكمة فعالة لتحقيق منافع أكبر للشركة، كما أن حوكمة الشركات تتطلب عمل الإفصاح الملائم بشأن تلك المعاملات على القيمة المضافة لهم. وأخيراً أشارت الدراسة إلى أن هناك عوامل أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار مثل طبيعة العلاقة بين الشركة والأطراف ذوي العلاقة، وأيضاً أخلاقيات المديرين التنفيذيين والخصائص الفسيولوجية والثقافية والاجتماعية للإدارة العليا.

واستهدفت دراسة (Harymawan, 2009) قياس العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وكلاً من الهيكل الإداري وآليات الحوكمة في سوق المال الإندونيسي خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٦، وأجريت الدراسة على ٩١

شركة مقيدة بالبورصة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، خاصة الشركات التي يملك فيها المدبرون أكثر من ٣% من أسهم الشركة، ووجود علاقة إيجابية بين عدد المدبرين داخل مجلس الإدارة وحجم المعاملات، وأخيراً ليس هناك علاقة سلبية جوهرية بين آليات الحوكمة الأخرى والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

وأشارت دراسة (Utama & Utama, 2014) إلى العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، من خلال قياس الإفصاح عن هذه المعاملات في ٢٣٥ شركة مسجلة في بورصة أندونيسيا عام ٢٠٠٦، وذلك من خلال مدى الإفصاح عن ١٠ بنود يجب الإفصاح عنها ضمن الملاحظات على القوائم المالية وفقاً للتشريعات في أندونيسيا، وأظهرت النتائج أن حوكمة الشركات وحجم المعاملات، وحجم الشركة متغيرات لها تأثير إيجابي على الإفصاح عن هذه المعاملات. وتحدث هذه الآثار الإيجابية بصورة رئيسية في الشركات الكبيرة نسبياً. بينما لم يكن لجودة المراجعة وتنظيم الصناعة وهيكل الملكية والرفع المالي تأثير على الإفصاح عن هذه المعاملات. وعلى الرغم من أن هذه المتغيرات لم يكن لها تأثير معنوي على الإفصاح، إلا أنه عند اختبار أثر هذه المتغيرات على كل مكون من مكونات الإفصاح، تم التوصل إلى أن بعض هذه المتغيرات لها أثر معنوي على بعض هذه المكونات (حوكمة الشركات، حجم الشركة، هيكل الملكية، الرفع المالي).

وأخيراً تناولت دراسات أخرى (علي، ٢٠١٣؛ عثمان، ٢٠١٤؛ السيد، ٢٠١٣؛ عبد الحميد، ٢٠٠٧؛ الحوشي، ٢٠٠٧) أثر بعض المتغيرات الرقابية على جودة التقارير المالية، وجودة المراجعة الخارجية، وإدارة الأرباح. وبالرغم من تعدد هذه المتغيرات الرقابية إلا أن أهمها، حجم الشركة المفصحة عن المعاملات عن الأطراف ذوي العلاقة وحجم مكتب المحاسبة الذي يراجع حساباتها والمؤشرات المالية خاصة نسبة الرفع المالي.

إذن ومن خلال عرض الدراسات السابقة هناك مجموعة من المتغيرات الرقابية التي تؤثر على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. وعليه يمكن اشتقاق فروض البحث من الثاني حتى الرابع كما يلي:

ف٢: تختلف العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية باختلاف حجم الشركة.

ف٣: تختلف العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية باختلاف حجم مكتب المحاسبة والمراجعة.

ف٤: تختلف العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية باختلاف درجة الرفع المالي للشركة.

٥/٧: منهجية البحث:

سار البحث في شقة الأول كدراسة نظرية مكنت الباحث من اشتقاق فروض البحث، ويسير البحث في شقة الثاني كدراسة تطبيقية تعرض لأركانها كما يلي:

١/٥/٧: أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية في المقام الأول اختبار فروض البحث ومن ثم قياس العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجود التقارير المالية من جهة، وقياس ما إذا كانت هذه العلاقة تختلف باختلاف كل من حجم الشركة، وحجم مكتب المحاسبة والمراجعة، ودرجة الرفع المالي من جهة أخرى، وذلك في عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٥/٧: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات التجارية والصناعية المقيدة بالبورصة المصرية، تتكون عينة الدراسة من بعض هذه الشركات وعددها ٣٠ شركة، حيث تم الحصول على التقارير المالية لهذه الشركات لسنة ٢٠١٣.

٣/٥/٧: توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

استناداً لفروض البحث، يمكن تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، وذلك كما يلي:

أ- المتغير المستقل: وهو مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، ويقصد به مدى التزام الشركة بمتطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات، وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، من خلال معايير المحاسبة المصرية، ومعايير المحاسبة الدولية فيما لم يصدر بشأنه معيار مصري، وقرارات مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية. وكذا القوانين واللوائح ذات الصلة ويقاس المتغير المستقل بنسبة بنود الإفصاح الفعلي عن هذه المعاملات منسوبة إلى متطلبات الإفصاح ذات الصلة كما جاءت بإطار إعداد التقارير المالية المطبق (Kohlbeck & Mayhew, 2014).

ب- المتغير التابع: وهو جودة التقارير المالية، وتم قياسها - استناداً إلى المقاييس التي تعتمد على قيم صافي الأصول - بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية مقاساً بنموذج MTB (خضر، ٢٠١٤؛ Feltham & Ohlson, 1995) والذي يساوي القيمة السوقية لحقوق الملكية/ القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

ج- المتغيرات الرقابية وهي المتغيرات المعدلة Moderating Variables للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذه المتغيرات هي:

- حجم الشركة، وتم قياسه بدلالة لوغاريتم إجمالي الأصول (Utama & Utama, 2014).

- حجم مكتب المحاسبة والمراجعة، وذلك بحسب ما إذا كان شريك مع أحد مكاتب المحاسبة الدولية Big 4 ويأخذ القيمة واحد، وإذا كان غير شريك، أو شريك مع Non Big 4 يأخذ القيمة صفر (Utama & Utama, 2014).

- نسبة الرفع المالي، وتقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية (خضر، ٢٠١٤).

٤/٥/٧: أدوات وإجراءات الدراسة:

لاختبار فروض الدراسة تم تجميع التقارير المالية لشركات العينة، وذلك عن السنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١، مع ملاحظة أن بعض هذه الشركات قد نشرت تقاريرها المالية في ٢٠١٣/٦/٣٠ - وذلك لإجراء التحليل الإحصائي اللازم لقياس العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية، وبيان مدى اختلاف هذه العلاقة باختلاف كل من حجم الشركة، وحجم مكتب المحاسبة والمراجعة، ونسبة (درجة) الرفع المالي.

٥/٥/٧: التحليل الإحصائي ونتائج اختبار الفروض

تم اختبار الفروض، وقياس العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية من جهة، وقياس أثر المتغيرات الرقابية عليها، من جهة أخرى، وذلك كما يلي:

١/٥/٥/٧: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تمت معالجة البيانات وتمهيدها للتخلص من القيم الشاذة والمتطرفة، حتى يتسنى التأكد من صلاحية استخدامها في نموذج تحليل المسار وذلك لاختبار فروض البحث. وتم الإشارة إلى المتغير المستقل (مستوى الإفصاح عن المعاملات

مع الأطراف ذوي العلاقة) بالرمز (X_1) ، والإشارة إلى المتغيرات الرقابية بكل من؛ لوغاريتم إجمالي الأصول ويرمز له بالرمز (X_2) ، وحجم مكتب المحاسبة والمراجعة ويرمز له بالرمز (X_3) ، ودرجة الرفع المالي ويرمز له بالرمز (X_4) . ويتمثل المتغير التابع في جودة التقارير المالية مقاساً باستخدام نموذج MTB، ويرمز له بالرمز Y .

ولقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

(أ) - الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) :

تشمل المقاييس الإحصائية الوصفية كلاً من؛ المتوسط الحسابي ، الخطأ المعياري ، ومعامل الالتواء، وذلك لتحديد خصائص عينة البحث من حيث مدى توافق مؤشرات كل من؛ مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ، حجم الشركة معبراً عنه بلوغاريتم إجمالي الأصول ، حجم مكتب المحاسبة والمراجعة سواء كان صغيراً أو كبيراً ، درجة الرفع المالي، وجودة التقارير المالية MTB.

(ب) - أسلوب إختبار كلومجروف سميرونوف Kolmogorov-Smirnov :

لقياس مدى إعتدالية توزيع مؤشرات خصائص الشركات لكل من؛ مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ، حجم الشركة معبراً عنه بلوغاريتم إجمالي الأصول ، درجة الرفع المالي، وجودة التقارير المالية MTB.

(ج) - مصفوفة إرتباط بيرسون Pearson Correlation Matrix :

لقياس معنوية العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية، من خلال المتغيرات الرقابية الوسيطة التي يعبر عنها بكل من؛ لوغاريتم إجمالي الأصول ، حجم مكتب المحاسبة والمراجعة ، ودرجة الرفع المالي.

(د) - تحليل المسار Path Analysis:

لقياس الأثر المباشر وغير المباشر لمستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة على جودة التقارير المالية ، من خلال المتغيرات الرقابية الوسيطة التى يعبر عنها بكل من؛ لوغاريتم إجمالي الأصول ، حجم مكتب المحاسبة والمراجعة ، درجة الرفع المالى ، وبما يمكن من صياغة نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) Structure Equation Modeling بواسطة برنامج .Analysis of Moment Structure(AMOS18)

ولقد توصل الباحث إلى تحديد بعض سمات مفردات عينة البحث باستخدام الإحصاء الوصفي، كما سبق الإشارة، إليه وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١) إختبار كلومجروف سميرنوف لقياس إعتدالية مؤشرات خصائص الشركات

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري	معامل الالتواء	
				القيمة	مستوى المعنوية
١	مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة	٠,٦٤٥	٠,٠٣٣٧	٠,٤٢٤-	٠,٢٤٩
٢	لوغاريتم إجمالي الأصول	٢١,٠٨٦	٠,٣٣٩	٠,٠٦٩	٠,٠٦٣
٣	درجة الرفع للمالى	٠,٩٥٤	٠,١٤٣	١,٠٣٧	٠,٢٠٤
٧	جودة التقارير المالية	١,١٢١	٠,١٠٦	١,٠٤٤	٠,١٣٦

***دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١). **دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

ويتضح من الجدول رقم (١) مايلي:

- أنه بإستخدام إختبار كلومجروف سميرنوف ، قد إنتضح إعتدالية توزيع مؤشرات كل من؛ لوغاريتم إجمالي الأصول ، جودة التقارير المالية ، عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

- أنه باستخدام إختبار كلومجروف سميرنوف ، قد إتضح عدم إعتدالية توزيع مؤشرات كل من: مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة ، درجة الرفع المالى؛ عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٢/٥/٥/٧: إختبار صحة الفروض البحثية

لقياس الأثر المباشر وغير المباشر لمستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على جودة التقارير المالية ، من خلال المتغيرات الرقابية الوسيطة التى يعبر عنها بكل من؛ لوغاريتم إجمالى الأصول ، حجم مكتب المحاسبة والمراجعة ، درجة الرفع المالى ، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ- مصفوفة إرتباط بيرسون **Pearson Correlation Matrix**:

لقياس معنوية العلاقة بين متغيرات كل من؛ مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة، جودة التقارير المالية، لوغاريتم إجمالى الأصول ، حجم مكتب المحاسبة والمراجعة ، ودرجة الرفع المالى.

ب- تحليل المسار **Path Analysis**:

يهدف تحليل المسار إلى قياس الأثر المباشر، وغير المباشر، لمستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على جودة التقارير المالية، من خلال المتغيرات الرقابية الوسيطة ، بناءً على المؤشرات التالية:

- مؤشر χ^2 المعياري **Normed Chi-Square** :

وهو عبارة عن النسبة بين قيمة χ^2 إلى درجات الحرية df ، علماً بأن حد القبول لهذا المؤشر أقل من القيمة (٥) ليدل على إمكانية مطابقة النموذج الفعلى للنموذج المقدر، أما إذا كانت قيمة ذلك المؤشر أقل من القيمة (٢) دل ذلك على أن النموذج المقدر مطابق تماما للبيانات المشاهدة. ومن الممكن استخدام مستوى المعنوية المصاحب لإختبار χ^2 كمقياس لجودة التوفيق على أساس ما إذا كان مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥) ليدل ذلك على قبول فرض العدم القائل بمطابقة.

النموذج الفعلي للبيانات للنموذج المقدر ، ونظراً لتأثر اختبار χ^2 بحجم العينة ، يستخدم الباحثون اختبارات أخرى لجودة التوفيق من أهمها مايلي:

- مؤشر جودة التوفيق (GFI) Goodness of Fit Index:

يوضح الدرجة الكلية لتوافق مربع البواقي المحسوب من البيانات المقدره من خلال النموذج إلى مربع البواقي المحسوب من البيانات الفعلية ، دون حاجته إلى التعديل بدرجات الحرية ، هذا وتتراوح قيمته بين (٠،١) ، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على جودة توفيق النموذج المقدر لبيانات عينة البحث.

-مؤشر جودة التوفيق المعدل (AGFI) Adjusted Goodness of Fit Index:

تعديل مؤشر جودة التوفيق (GFI) بدرجات الحرية ، هذا وتتراوح قيمته بين (٠،١) ، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على جودة توفيق النموذج المقدر لبيانات عينة البحث.

- مؤشر جودة التوفيق المعياري (NFI) Normed Fit Index:

تتراوح قيمته بين (٠،١) ، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على جودة توفيق النموذج المقدر لبيانات عينة البحث.

- مؤشر جودة التوفيق المقارن (CFI) Comparative Fit Index:

يحسب بمقارنة النموذج المقدر إلى النموذج الاساسي Basline Model كنموذج العدم Null Model وتتراوح قيمته بين (٠،١) ، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على جودة توفيق النموذج المقدر لبيانات عينة البحث.

- مؤشر جودة التوفيق (TLI) Tucker Lewis Index:

من الممكن أن تقع قيم مؤشر (TLI) أقل من الصفر أو أكبر من الواحد الصحيح ، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على جودة توفيق النموذج المقدر لبيانات عينة البحث.

- مؤشر جودة التوفيق المتزايد (IFI) Incremental Fit Index:
تتراوح قيمته بين (٠،١) ، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على جودة توفيق النموذج المقدر لبيانات عينة البحث.

- الجذر التربيعي لمتوسط مربعات البواقي (RMR) Root Mean Square
:Residual

لا يوجد حد معين للقبول ، ولكن كلما انخفضت قيمة (RMR) كلما دل ذلك على جودة توفيق النموذج المقدر لبيانات عينة البحث.

- الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ التقدير (RMSEA) Root Mean
:Square Error of Approximation

يقيس جودة توفيق النموذج لمجتمع البحث ، ومن ثم فإنه يأخذ فى حسابه محاولة تصحيح كل من : تعقيد النموذج وحجم العينة ، وحد القبول لهذا المؤشر أقل من (٠،٠٨) ، كلما انخفضت قيمة (RMSEA) كلما دل ذلك على جودة توفيق النموذج المقدر لبيانات عينة البحث.

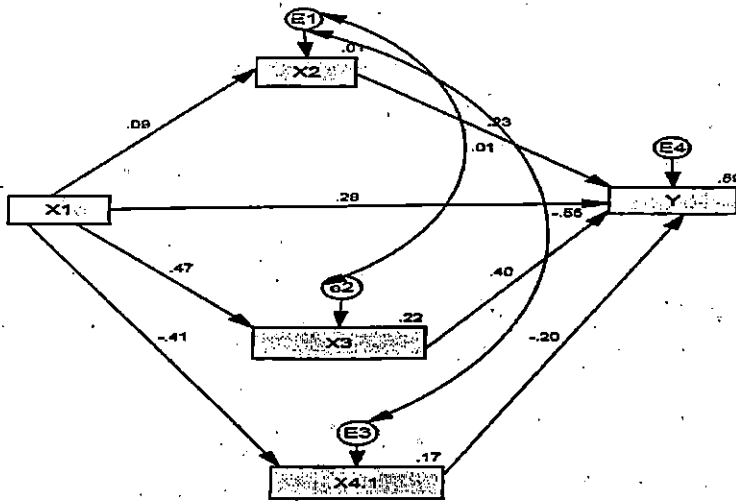
- معامل التحديد (R2):

يقيس نسبة ما تفسره المتغيرات المستقلة للتغير الذي يطرأ على قيم المتغير التابع، وباقى النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

هذا ويمكن القول بأن أفضل النماذج المقدره من حيث جودة التوفيق لبيانات عينة البحث هو الذي يتميز بتوافر أفضل قيم لأكبر عدد من مؤشرات التقييم ولا يتم الحكم على النموذج فى ضوء مؤشر بمفرده دون الأخر. وفيما يلي نتائج اختبار صحة الفروض البحثية:

ج- تقييم معاملات النموذج الهيكلى المقترح لتفسير العلاقات:

تم تقييم معاملات النموذج الهيكلى لقياس اثر مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة على جودة التقارير المالية ، وذلك على النحو التالى:



شكل رقم (١): النموذج الهيكلي لقياس أثر مستوى الإفصاح
عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة التقارير المالية

- مصفوفة ارتباط بيرسون لقياس معنوية العلاقات بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وبين جودة التقارير المالية:

جدول رقم (٢): مصفوفة ارتباط بيرسون لقياس معنوية العلاقة بين متغيرات كل من: مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، جودة التقارير المالية، لوغاريتم إجمالي الأصول، حجم مكتب المحاسبة والمراجعة، درجة الرفع المالي.

المؤشرات	جودة التقارير المالية	مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة	لوغاريتم إجمالي الأصول	حجم مكتب المحاسبة والمراجعة	درجة الرفع المالي
جودة لتقارير المالية	1				
مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة	0.561***	1			
لوغاريتم إجمالي الأصول	0.410***	0.094	1		
حجم مكتب المحاسبة والمراجعة	0.618***	0.469***	0.131***	1	
درجة الرفع المالي	0.561***	0.413***	0.536***	0.322***	1

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

ويتضح من الجدول رقم (٢):

▪ توجد علاقة معنوية موجبة بين المتغير الداخلي المتعلق بجودة التقارير المالية MTB وبين كل من؛ مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ، لوغاريتم إجمالي الأصول ، حجم مكتب المحاسبة والمراجعة ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

▪ توجد علاقة معنوية سالبة بين المتغير الداخلي المتعلق بجودة التقارير المالية MTB وبين درجة الرفع المالي ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

- نتيجة لثبوت وجود علاقات فإنه يمكن تطبيق نموذج المعادلات الهيكلية المتزامنة (SEM) ، لتحديد التأثير المعنوي للمتغيرات الخارجية على كل من المتغيرات الوسيطة والداخلية.

د صياغة معادلات النموذج الهيكلي: **Structural Model:**

- جودة التقارير المالية Y : دالة في كل من: مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة: X_1 ، لوغاريتم إجمالي الأصول: X_2 ، حجم مكتب المحاسبة والمراجعة X_3 ، درجة الرفع المالي: X_4 :

$$Y = a_{11}X_1 + a_{12}X_2 + a_{13}X_3 + a_{14}X_4 + e_1 \dots \dots \dots (1)$$

- لوغاريتم إجمالي الأصول X_2 : دالة في متغير مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة:

$$X_2 = a_{21}X_1 + e_2 \dots \dots \dots (2)$$

- حجم مكتب المحاسبة والمراجعة X_3 : دالة في متغير مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة:

$$X_3 = a_{31}X_1 + e_3 \dots \dots \dots (3)$$

- درجة الرفع المالي X_4 : دالة في متغير-مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة:

$$X_4 = a_{41}X_1 + e_4 \dots \dots \dots (4)$$

a_i : معاملات المتغيرات الداخلية المشاهدة. ، e : خطأ النموذج.

جدول رقم (٣): تقديرات معاملات النموذج الهيكلي المقترح ومستوى معنويتها بطريقة الإمكان الأعظم لقياس أثر مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة على جودة التقارير المالية

بيان المسار	المسار	المسار المعياري	الخطأ المعياري	قيمة اختبار "ت"
← مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة	لوغاريتم إجمالي الأصول	0.110	0.094	0.935
← مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة	حجم مكتب المحاسبة والمراجعة	0.364	0.469	***5.261
← مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة	درجة الرفع المالي	-0.750	-0.413	***4.495
← لوغاريتم إجمالي الأصول	جودة التقارير المالية	0.120	0.229	**2.941
← حجم مكتب المحاسبة والمراجعة	جودة التقارير المالية	0.321	0.405	***5.510
← مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة	جودة التقرير المالية	0.169	0.275	***3.435
← درجة الرفع للمالي	جودة التقارير المالية	-0.069	-0.204	*2.391

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). **دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١). ***دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

ويتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

(١د)- يوجد تأثير معياري مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) لمتغيرات كل من؛ مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة ، لوغاريتم إجمالي الأصول ، حجم مكتب المحاسبة والمراجعة ، درجة الرفع المالي ، على متغير جودة التقارير المالية ، وبمعامل تحديد R^2 قدرة (٥٨,٨%) ، مما يدل على صحة الفرض الأول القائبل بأنه توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية ، على النحو التالي:

$$Y = 0.275X_1 + 0.229X_2 + 0.405X_3 - 0.204X_4$$

(٢د)- لا يوجد تأثير معنوي معياري مباشر لمستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على حجم الشركة معبراً عنه باللوغاريتم إجمالي الأصول ، عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) ، وبمعامل تحديد R^2 قدرة (٠,٩%) ، على الرغم من وجود تأثير معنوي موجب دال إحصائياً للوغاريتم إجمالي الأصول على متغير جودة التقارير المالية ، مما يدل على رفض صحة الفرض البحثي الثاني القائل : بأن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية تختلف باختلاف حجم الشركة ، على النحو التالي:

$$X_2 = 0.094X_1$$

(٣د)- يوجد تأثير معنوي معياري موجب مباشر دال إحصائياً لمستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على حجم مكتب المحاسبة والمراجعة ، عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) ، وبمعامل تحديد R^2 قدرة (٢٢%) ، في ضوء وجود تأثير معنوي معياري موجب مباشر دال إحصائياً لمتغير حجم مكتب المحاسبة والمراجعة على متغير جودة التقارير المالية ، ومن ثم إثبات صحة الفرض البحثي الثالث القائل : بأن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية تختلف باختلاف حجم مكتب المحاسبة والمراجعة ، على النحو التالي:

$$X_3 = 0.496X_1$$

(٤د)- يوجد تأثير معنوي معياري سالب مباشر دال إحصائياً لمستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على درجة الرفع المالي ، عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) ، وبمعامل تحديد R^2 قدرة (١٧,١%) ، في ضوء وجود تأثير معنوي معياري سالب مباشر دال إحصائياً لمتغير

درجة الرفع المالى على متغير جودة التقارير المالية ، ومن ثم إثبات صحة الفرض البحثى الرابع القائل : بأن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة وجودة التقارير المالية تختلف باختلاف درجة الرفع المالى ، على النحو التالى:

$$X_4 = -0.413X_1$$

هـ- التأثير المعياري الكلى ، المباشر ، وغير المباشر:

جدول رقم (٤) التأثير المعياري الكلى ، المباشر ، وغير المباشر

نوع التأثير	المتغيرات	X ₁	X ₄	X ₃	X ₂
كلى	X ₄	-0.413	_____	_____	_____
	X ₃	.469	_____	_____	_____
	X ₂	.094	_____	_____	_____
	Y	.571	-.204	.405	.229
مباشر	X ₄	-0.413	_____	_____	_____
	X ₃	.469	_____	_____	_____
	X ₂	.094	_____	_____	_____
	Y	.275	-.204	.405	.229
غير مباشر	X ₄	_____	_____	_____	_____
	X ₃	_____	_____	_____	_____
	X ₂	_____	_____	_____	_____
	Y	.296	_____	_____	_____

ويتضح من الجدول رقم (٤) ما يلى:

(هـ ١) أن متغيرات كل من؛ مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، لوغار يتم إجمالى الأصول، حجم مكتب المحاسبة والمراجعة،

ذو تأثير كلى موجب على متغير جودة التقارير المالية ، بينما متغير درجة الرفع المالي ذو تأثير سالب على متغير جودة التقارير المالية.

(هـ٢) أن متغير مستوى الافصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة ذو تأثير غير مباشر بقيمة (0.296) على متغير جودة التقارير المالية.

و- معايير تقييم جودة توفيق النموذج الهيكلى:

لا يمكن الجزم بمعنوية معاملات المسار فى النموذج المقترح النهائى حتى يتسنى التحقق من جودة التوفيق الكلية لنموذج تحليل المسار على النحو التالى :

جدول رقم (٥) : معايير تقييم جودة توفيق النموذج الهيكلى

٢	المؤشرات الإحصائية	القيمة
١	٢١ ك المعيارى	2.508
٢	جودة التوفيق GFI	٠,٩٩٠
٣	جودة التوفيق المصحح AGFI	٠,٨٥٠
٤	جودة التوفيق المعيارى NFI	٠,٩٨٥
٥	جودة التوفيق النسبى RFI	٠,٨٥٤
٦	جودة التوفيق للمتزايد IFI	٠,٩٩١
٧	جودة التوفيق توكر لويس TL	٠,٩٠٧
٨	جودة التوفيق المقارن CFI	٠,٩٩١
٩	الجذر التربيعى لمتوسط مربعات البواقي RMR	٠,٠٣٢
١٠	الجذر التربيعى لمتوسط مربع خطأ التقدير RMSEA	٠,١٢٤

ويتضح من الجدول رقم (٥) مايلى :

(١) بلغت قيمة مؤشرات كل من: ك المعيارى χ^2 ، جودة التوفيق GFI ، جودة التوفيق المصحح AGFI ، جودة التوفيق المعيارى NFI ، جودة التوفيق النسبى RFI ، جودة التوفيق المتزايد IFI ، جودة التوفيق توكر لويس TL ، جودة التوفيق المقارن CFI ، (٢,٥٠٨) ، (٠,٩٩٠) ، (٠,٨٥٠) ، (٠,٩٨٥) ، (٠,٨٥٤) ،

(٠,٩٩١) ، (٠,٩٠٧) ، (٠,٩٩١) ، مما يدل على أن جميع المؤشرات بالحدود المقبولة ، ومن ثم إمكانية مطابقة النموذج الفعلي للنموذج الهيكلي المقدر.

(٢) بلغت قيم الجذر التربيعي لمتوسط مربعات البواقي RMR ، الجذر التربيعي لمتوسط مربع خطأ التقدير RMSEA (٠,٠٣٢) ، (٠,١٢٤) على الترتيب ، مما يدل على تدنى أخطاء النموذج الهيكلي المقدر ومن ثم جودة توفيقه.

٦/٧: نتائج البحث والإجابة على تساؤلاته:

تناولت مشكلة البحث مجموعة من التساؤلات، تم الإجابة عليها نظرياً وتطبيقياً على النحو التالي:

أ- ركز التساؤل الأول على تعريف المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وأنواع تلك المعاملات، وتمت الإجابة على هذا التساؤل نظرياً، حيث تعرف المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بأنها تحويل الموارد والخدمات والالتزامات بين الشركة المعدة للتقارير والطرف ذوي العلاقة، بغض النظر عن وجود مقابل لهذا التبادل. ومن حيث أنواع تلك المعاملات يمكن التمييز بين معاملات مع طرف مرتبط بالشركة من خلال التوظيف (مرتببات - مكافآت)، أو معاملات مع طرف مرتبط بالشركة من خلال عضوية مجلس الإدارة (مقابل الإدارة - المكافآت، أتعاب استشارية إضافية)، ومعاملات بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة، وتعرف بأنها معاملات مع أطراف مرتبطة بالشركة من خلال الملكية أو السيطرة.

ب- ركز التساؤل الثاني على متطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، من منظور الإصدارات المحاسبية والدراسات الأكاديمية السابقة. وتمت الإجابة على هذا التساؤل نظرياً، حيث خلص الباحث إلى اتفاق معظم معايير المحاسبة المحلية في جديد من الدول مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤)، فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات. ويمكن تلخيصها في الإفصاح عن العلاقات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها بغض النظر

عن وجود معاملات بينها، ويجب أن يتضمن الإفصاح قيمة المعاملات ومنافع الموظفين، ومنافع ما بعد انتهاء الخدمة، وأخيراً يجب الإفصاح عن أن هذه المعاملات قد تمت وفقاً للشروط السائدة في المعاملات بين أطراف ليس بينها علاقة.

ج- ركز التساؤل الثالث على ماهية جودة التقارير المالية وأهم مقاييس تلك الجودة. وتمت الإجابة على هذا التساؤل نظرياً، حيث خلص الباحث إلى تعدد مفاهيم هذه الجودة، ويشار إليها بالشفافية والإفصاح الجيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة، بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية. وفيما يتعلق بمقاييس جودة التقارير المالية، فهي أما مقاييس تختص بجودة الأرباح، أو مقاييس تختص بجودة المستحقات، وأخيراً مقاييس تختص بمستوى التحفظ في التقارير المالية، ومنها مقاييس تعتمد على قيم صافي الأصول وهو ما يعرف بـ MTB، وهو ما تم استخدامه في الدراسة التطبيقية.

د- ركز التساؤل الرابع على شكل واتجاه العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية، وتمت الإجابة على هذا التساؤل من خلال الدراسة التطبيقية، حيث تم التوصل إلى أن هناك تأثير معياري مباشر دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) لمستوى الإفصاح عن هذه المعاملات وجودة التقارير المالية، وبمعامل تحديد R^2 قدره (٥٨,٨%)، وهذا يدل على أن هناك علاقة ارتباط معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية.

هـ- ركز التساؤل الخامس على أهم المتغيرات الرقابية المؤثرة في العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير

المالية. وتمت الإجابة على هذا التساؤل من خلال الدراسة التطبيقية، حيث أشارت إلى رفض صحة الفرض الثاني المتعلق بحجم الشركة، وبالتالي عدم تأثير هذا المتغير على العلاقة بين مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية، بينما ثبت أن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن هذه المعاملات وجودة التقارير المالية تختلف باختلاف حجم مكتب المحاسبة والمراجعة، واختلاف درجة الرفع المالي.

٧/٧: توصيات البحث:

في ضوء أهداف ومشكلة ومنهجية وحدود البحث، وما انتهى إليه من نتائج، يوصى الباحث بما يلي:

أ- ضرورة اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية، والاهتمام بقياس جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة. وأن تفصح هذه الشركات عن ذلك.

ب- ضرورة الاهتمام في بيئة الأعمال المصرية بقوانين حماية المستثمر لدعم الآليات المختلفة للحفاظ على حقوق صغار المساهمين من خطورة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، التي تتم بصورة سيئة من قبل من لهم مصلحة في ذلك.

ج- إمكانية الاستعانة بنموذج الدراسة التطبيقية بواسطة إدارات الشركات المقيدة بالبورصة، وتحسين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وذلك لتحسين جودة التقارير المالية لهذه الشركات.

د - يجب أن تحظى المحاسبة عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بالاهتمام الأكاديمي الكافي في أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية، خاصة محددات الجودة المحاسبية من جهة، واحتمالات تحريف القوائم المالية من خلال التلاعب في هذه المعاملات، من جهة أخرى.

٨/٧: مجالات البحث المستقبلية:

في ضوء الحدود التي لازمت هذا البحث من جهة، وفي ضوء حداثة وأهمية موضوعه، وما انتهى إليه من نتائج من جهة أخرى، يعتقد الباحث بجدوى وأهمية اتجاه البحوث المستقبلية نحو الموضوعات التالية:

أ- دراسة واختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقيمة الشركة.

ب- دراسة أثر تشكيل مجلس الإدارة، ومدى توافر الخبرات المالية بأعضائه واللجان المنتبذة عنه، على جودة الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

ج- دراسة أثر مشاركة الإدارة في الملكية على مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

د- دراسة العلاقة بين الأنماط المختلفة لهيكل ملكية الشركات وآليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

هـ- دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بحماية المستثمر من سيطرة المساهمين الرئيسيين، وأثر ذلك على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ١- إبراهيم، نهلة محمد السيد، ٢٠٠٨، "تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية (دراسة ميدانية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- ٢- الحوشي، محمد محمود، ٢٠٠٧، "تأثير الأداء المهني للمراجع من خلال عاملي حجم مكتب المراجعة وتخصصه في نشاط العميل على دوافع إدارة الشركات لإدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة فرع المنهور، جامعة الإسكندرية.
- ٣- السيد، محمود محمد، ٢٠١٣، "أثر حجم منشأة مراقب الحسابات وقيدده بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية على جودة المراجعة الخارجية - دراسة تجريبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- ٤- الهيئة العامة لسوق المال، ١٩٩٢، قانون سوق رأس المال رقم (٩٥).
- ٥- الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٠، قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
- ٦- حماد، طارق عبد العال، ٢٠١١، "المحاسبة الابتكارية (دوافعها - أساليبها - آثارها)"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ٧- خضر، هنا عبد الحميد، ٢٠١٤، "أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية": دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- ٨- خليل، محمد أحمد، ٢٠٠٥، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية.

مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها - جامعة الزقازيق،
العدد الأول، ص ٧٢٣ - ٧٨٢.

٩- سامي، مجدي محمد، ٢٠٠٠. نحو إطار مرجعي لتقويم جودة المعلومات
المحاسبية. مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد
الثاني والعشرون، العدد الثاني، الجزء الأول، يوليو، ص.ص. ٤٢٤-٤٥٥.

١٠- صليب، ليلي عزيز، ٢٠٠٤، دراسة انتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة
المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة
المنصورة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، ص.ص. ١٠٩ - ١٣٥.

١١- عبد الحميد، أحمد شرف، ٢٠٠٧، خصائص الشركات واستخدام التقارير
المالية في إدارة الربحية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة،
جامعة المنصورة، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني.

١٢- عبد الرحيم، نيفين طلعت حسن، ٢٠٠٤، أثر تطبيق معايير المحاسبة
المصرية في الإفصاح على جودة معلومات القوائم المالية مع دراسة
تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تجارة بور سعيد، جامعة قناة
السويس.

١٣- عثمان، محمد أحمد عبد العزيز، ٢٠١٤، تقييم جودة التقارير المالية في
ضوء الإطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية والإفصاح الفوري عن
معلومات التقارير المالية للشركات - دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة
في البورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة
بني سويف.

١٤- علي، حنان أيمن محمد علي، ٢٠١٣، دراسة أثر هيكل الملكية على جودة
التقارير المالية وانعكاس ذلك على أداء الشركات - دراسة ميدانية، رسالة
ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

١٥- عيسى، عارف محمود كامل، ٢٠١٤، إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة بالتطبيق على البيئة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

١٦- كساب، ياسر السيد، الرزين، عبد الرحمن، ٢٠٠٩، "دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية - دراسة ميدانية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة الثانية والأربعون، العدد الثالث والسبعون، ص. ص. ٢٢٣-٢٩٣.

١٧- مازن، سحر عبد العليم على، ٢٠١٣، دراسة أثر الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاساتها على الأداء المالي لمنشآت الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

١٨- محمود، محمد أحمد حنفي، ٢٠١٠، "دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية (مع دراسة تطبيقية)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

١٩- محمود، مروة عماد عبد الله، ٢٠١٢، تقييم كفاية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة بهدف التنبؤ باستمرارية منشآت الأعمال - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

٢٠- وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦، المعيار المحاسبي المصري رقم (١٥)، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة.

٢١- وزارة الاستثمار، ٢٠١١، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، مركز المديرين المصري.

٢٢- يس، شيماء سعيد محمد، ٢٠١٢، تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي للمنشأة على جودة التقارير المالية وانعكاسه على قرارات المستثمرين - دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- AASB 124 – Related Party Disclosures.
- 2- Abdul Wahab, E., H., Haron, C.L.Lok, and S. Yahya. (2011). Does corporate governance matter? Evidence from related party transactions in Malaysia. Evidence from Related Party Transactions in Malaysia, *International Corporate Governance* 14: 131 – 164.
- 3- Accounting Standard (AS) 18 – Related Party Disclosures.
- 4- Accounting Standard Board. 1995. Financial Reporting Standard 8-Related Party disclosures.
- 5- Albrecht, W.S. 2005a. Business Fraud (The Enron Problem). New York, NY: AICPA.
- 6- Albrecht, W.S. 2005b. The Adelphia Fraud. New York, NY: AICPA.
- 7- Albrecht, W.S. 2005c. Tyco international ltd. New York, NY: AICPA.
- 8- Antonios, S., Ioannis, S., & Panagiotis, A. (2011). The effect of the international accounting standards on the related party transactions disclosure. *American Journal of Applied Sciences*, 8(2), 156-163.

- 9- Ariff, A. M., & Hashim, H. A. (2014). Accounting Irregularities in Related Party Transactions. **International Journal of Trade, Economics & Finance**, 5(2), p.p. 180-183.
- 10-Barua, A. (2005). Using the FASB's Qualitative Characteristics in Earnings Quality Measures. Available at SSRN 815784.
- 11-Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. **Journal of accounting and economics**, 24(1), 3-37.
- 12-Bennouri, M., Nekhili, M., & Touron, P. (2012). Does Auditors' Reputation Discourage Related-Party Transactions? The French Case. Working paper. Available at <http://ssrn.com/abstract=1823464>
- 13-Beuselinck, C., Deloof, M., & Vanstraelen, A. (2010). Earnings management contagion in multinational corporations. Tilburg University and Antwerp University working paper. available at: <http://ssrn.com/abstract=1599678>
- 14-Cheng, P., & Chen, J. (2007). Related Party Transactions: A Second Source for Earnings Management-Evidence from Chinese IPOs. **American Accounting Association**, Chicago.
- 15-Cheung, Y. L., Jing, L., Lu, T., Rau, P. R., & Stouraitis, A. (2009). Tunneling and propping up: An analysis of related party transactions by Chinese listed companies. **Pacific-Basin Finance Journal**, 17(3), 372-393.
- 16-Chien, C. Y., & Hsu, J. (2010). The role of Corporate Governance in related party transactions. Available at SSRN 1539808.

- 17-Corlaci, A., & Tudor, A. T. (2011). Related party transactions—overview. *Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica* 13 (2): 241 - 248.
- 18-Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). Detecting earnings management. *Accounting review*, 193-225.
- 19-Feltham, G. A., & Ohlson, J. A. (1995). Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. *Contemporary accounting research*, 11(2), 689-731.
- 20-Financial Accounting Standards Board (FASB). 2013. ASC 850. Related Party Disclosures. Norwalk, CT: FASB.
- 21-Fooladi, M., & Shukor, Z. A. (2011, March). Corporate Governance and Disclosure of Related Party Transactions. In *2nd International Conference on Business and Economic Research (2nd ICBER 2011)*, Langkawi, Malaysia (pp. 14-16).
- 22-Ge, W., Drury, D. H., Fortin, S., Liu, F., & Tsang, D. (2010). Value relevance of disclosed related party transactions. *Advances in Accounting*, 26(1), 134-141.
- 23-Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. *Journal of Accounting and Economics*, 29(3), 287-320.
- 24-Givoly, D., Hayn, C. K., & Katz, S. P. (2010). Does public ownership of equity improve earnings quality?. *The Accounting Review*, 85(1), 195-225.
- 25-Gordon, E. A., & Henry, E. (2005). Related party transactions and earnings management. Available at SSRN 612234.

- 26-Gordon, E. A., Henry, E., Louwers, T. J., & Reed, B. J. (2007). Auditing related party transactions: A literature overview and research synthesis. **Accounting Horizons**, 21(1), 81-102.
- 27- Harymawan, I. (2009). Related Party Transaction, Managerial Ownership and Corporate Governance Mechanism: **Evidence from Indonesia**.
- 28-Henry, E., Gordon, E. A., Reed, B., & Louwers, T. (2007). The role of related party transactions in fraudulent financial reporting. **Available at SSRN 993532**.
- 29-Hermanns, S. (2006). Financial information and earnings quality: A literature review. **Available at SSRN 897722**.
- 30-Huang, D. T., & Liu, Z. C. (2010). A study of the relationship between related party transactions and firm value in high technology firms in Taiwan and China. **African Journal of Business Management**, 4(9), 1924-1931.
- 31-Hwang, N. C. R., Chiou, J. R., & Wang, Y. C. (2013). Effect of disclosure regulation on earnings management through related-party transactions: Evidence from Taiwanese firms operating in China. **Journal of Accounting and Public Policy**, 32(4), 292-313.
- 32-International Accounting Standard Board, 2011, IFRS 10. "Consolidated Financial Statements".
- 33-International Accounting Standard Board, 2011, IFRS 12, "Disclosure of Interests in other Entities".
- 34-International Accounting Standard Board. 2009. IAS 24 Related Party Disclosure.

- 35-International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). 2013. Handbook of International Quality Control, Auditing Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements. New York, 10017 USA: International Federation of Accountants.
- 36-Jeanjean, T., & Stolowy, H. (2008). Do accounting standards matter? An exploratory analysis of earnings management before and after IFRS adoption. **Journal of accounting and public policy**, 27(6), 480-494.
- 37-Johnson, S., R. La Porta, F. Lopez-de-Silanes, and A. Shlifer. 2000. Tunneling. **American Economic Review** 90 (2): 22-27.
- 38-Kohlbeck, M. J., & Mayhew, B. W. (2014). Are Related Party Transactions Red Flags?. Available at SSRN 2427439.
- 39-Kohlbeck, M., & Mayhew, B. W. (2010). Valuation of firms that disclose related party transactions. **Journal of Accounting and Public Policy**, 29(2), 115-137.
- 40-Kuan, L., Tower, G., & Van der Zahn, J. W. M. (2010). Related Party Transactions And Earnings Management. **JAAI**, vol 14, No. 2, pp. 93-115.
- 41-Louwens, T. J., Henry, E., Reed, B. J., & Gordon, E. A. (2008). Deficiencies in auditing related-party transactions: Insights from AAERs. **Current Issues in Auditing**, 2(2), A10-A16.
- 42-Nekhili, M., & Cherif, M. (2011). Related parties transactions and firm's market value: the French case. **Review of Accounting and Finance**, 10(3), 291-315.

- 43-Penman, S. 2003. The quality of financial statements: Perspectives from the recent stock market bubble, **Accounting Horizons**, vol. 17 (January): 1-42.
- 44-Pizzo, M. (2013). Related party transactions under a contingency perspective. **Journal of Management & Governance**, 17(2), 309-330.
- 45-Rahimian, N., & Mohammadi, H. (2012). The Relation between Related Party Transactions and Firm Performance: Emphasis on Corporate Governance Mechanisms. Available at SSRN 2007252.
- 46-Securities and Exchange Commission, 2006. Executive Compensation and Related Person Disclosures.
- 47-Shoorvarzy, M. R., & Tuzandehjani, M. (2011). A survey of the effect of management performance on financial reporting quality: Evidence from Iran. **African Journal of Business Management**, 5(8), 3390-3395.
- 48-Srinivasan, P. (2013). An Analysis of Related-Party Transactions in India. IIM Bangalore Research Paper, (402). available at: <http://rn.com/abstract=2352791>.
- 49-Utama, C. A., & Utama, S. (2014). Determinants of disclosure level of related party transactions in Indonesia. **International Journal of Disclosure and Governance**, 11(1), 74-98.
- 50-Verdi, R. 2006. Financial Reporting Quality and Investment efficiency. Working paper available on line at: www.google.com
- 51-Yeh, Y. H., Shu, P. G., & Su, Y. H. (2012). Related-party transactions and corporate governance: The evidence from the

Taiwan stock market. **Pacific-Basin Finance Journal**, 20(5), 755-776.

52-Yu, C. and K. Sivaram. 2008. on the association between corporate governance and earnings quality, <http://papers.ssrn.com/abstract=1014243> (April): 1-36.

53-Zhang, W. (2009). CEO tenure and earnings quality. **School of Management**. University of Texas. December 30th, p.p. 1-47.

ملاحق البحث

Descriptives

			Statistic	Std. Error
مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة	Mean		.645	.0337
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.576	
		Upper Bound	.714	
	5% Trimmed Mean		.647	
	Median		.750	
	Variance		.034	
	Std. Deviation		.1846	
	Minimum		.3	
	Maximum		1.0	
	Range		.8	
	Interquartile Range		.3	
	Skewness		-.424	.427
	Kurtosis		.152	.833
LNX2	Mean		21.0860	.33940
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	20.3918	
		Upper Bound	21.7801	
	5% Trimmed Mean		21.0818	
	Median		21.0182	
	Variance		3.458	
	Std. Deviation		1.85896	
	Minimum		17.42	
	Maximum		24.74	
	Range		7.31	
	Interquartile Range		3.00	
	Skewness		.069	.427
	Kurtosis		-.803	.833
ارتفع على	Mean		.95410475084311	.142721381056685
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.86220675173989	
		Upper Bound	1.2480027499463	
	5% Trimmed Mean		.90469138691170	
	Median		.68488320148207	
	Variance		.811	
	Std. Deviation		.78171718843037	
	Minimum		.002576483102	
	Maximum		2.78732510921	
	Range		2.784748628107	
	Interquartile Range		1.208055505180	
	Skewness		1.037	.427
	Kurtosis		-.109	.833
MTB	Mean		1.1209836812588	.108302064840989
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.90357154722607	
		Upper Bound	1.3383958152914	
	5% Trimmed Mean		1.0818280007386	
	Median		1.1353485768737	
	Variance		.339	
	Std. Deviation		.58224038822787	
	Minimum		.221455650557	
	Maximum		2.93067289055	
	Range		2.709217239988	
	Interquartile Range		.768782763885	
	Skewness		1.044	.427
	Kurtosis		2.101	.833

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة	.249	30	.000	.869	30	.002
LNx2	.063	30	.200*	.987	30	.967
الرفع المالي	.204	30	.003	.877	30	.002
MTB	.136	30	.165	.934	30	.061

*. This is a lower bound of the true significance.

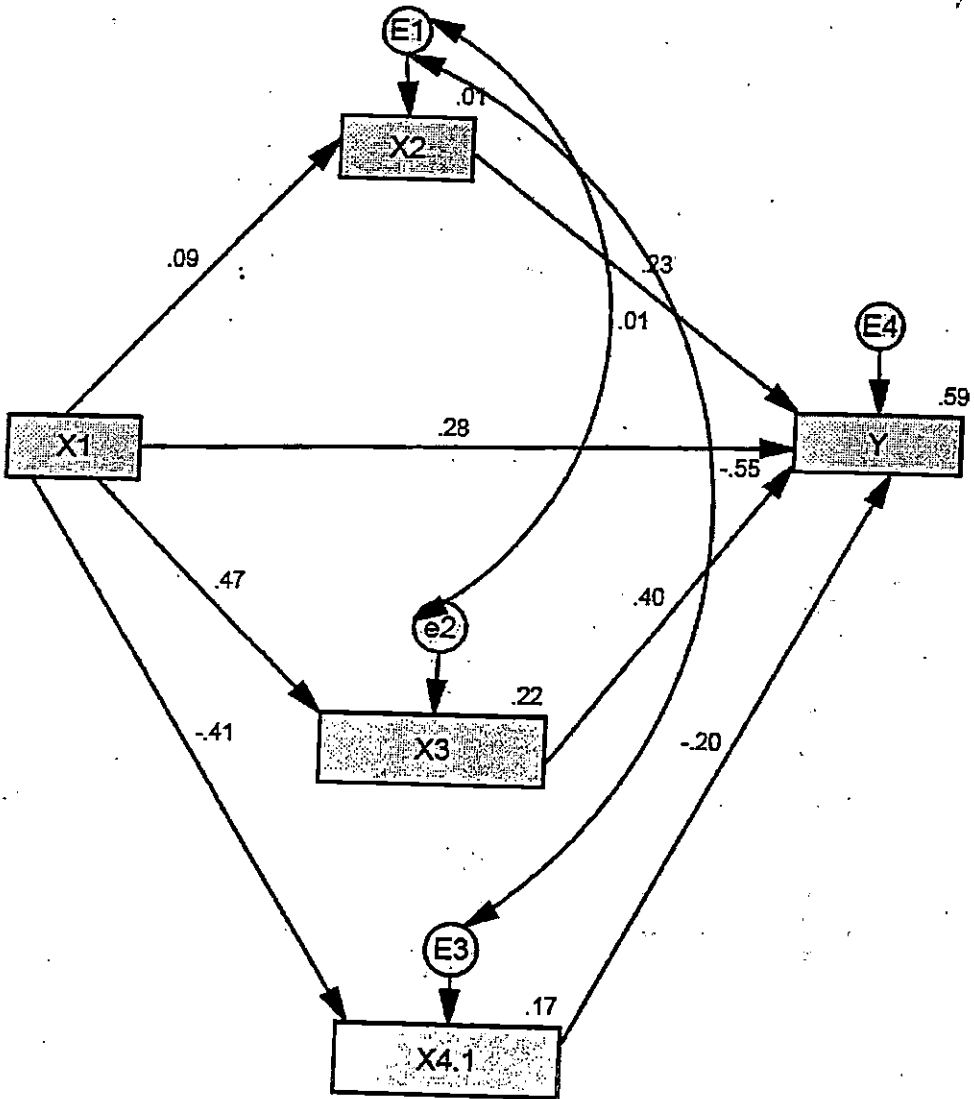
a. Lilliefors Significance Correction

Correlations

Correlations

		y	x1	x2	x3	Nx4
y	Pearson Correlation	1	.561**	.410**	.618**	-.561**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	99	99	99	99	99
x1	Pearson Correlation	.561**	1	.094	.469**	-.413**
	Sig. (2-tailed)	.000		.355	.000	.000
x2	Pearson Correlation	.410**	.094	1	.131	-.536**
	Sig. (2-tailed)	.000	.355		.198	.000
x3	Pearson Correlation	.618**	.469**	.131	1	-.322**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.198		.001
Nx4	Pearson Correlation	-.561**	-.413**	-.536**	-.322**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.001	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).



C:\Users\maher\Desktop\محمود جعفر\sem1.amw

Groups

Group number 1 (Group number 1)

Notes for Group (Group number 1)

The model is recursive.

Sample size = 30

Variable Summary (Group number 1)

Your model contains the following variables (Group number 1)

Observed, endogenous variables

X2

Y

X3

X4.1

Observed, exogenous variables

X1

Unobserved, exogenous variables

E1

E4

e2

E3

Variable counts (Group number 1)

Number of variables in your model: 9

Number of observed variables: 5

Number of unobserved variables: 4

Number of exogenous variables: 5

Number of endogenous variables: 4

Parameter summary (Group number 1)

	Weights	Covariances	Variances	Means	Intercepts	Total
Fixed	4	0	0	0	0	4
Labeled	0	0	0	0	0	0
Unlabeled	7	2	5	0	0	14
Total	11	2	5	0	0	18

Models

Default model (Default model)

Notes for Model (Default model)

Computation of degrees of freedom (Default model)

Number of distinct sample moments: 15

Number of distinct parameters to be estimated: 14

Degrees of freedom (15 - 14): 1

Result (Default model)

Minimum was achieved

Chi-square = 2.508

Degrees of freedom = 1

Probability level = .113

Group number 1 (Group number 1 - Default model)

Estimates (Group number 1 - Default model)

Scalar Estimates (Group number 1 - Default model)

Maximum Likelihood Estimates

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
X2 ← X1	.110	.118	.935	.350	
X3 ← X1	.364	.069	5.261	***	
X4.1 ← X1	-.750	.167	-4.495	***	
Y ← X2	.120	.041	2.941	.003	
Y ← X3	.321	.058	5.510	***	
Y ← X1	.169	.049	3.435	***	
Y ← X4.1	-.069	.029	-2.391	.017	

Standardized Regression Weights: (Group number 1 - Default model)

	Estimate
X2 ← X1	.094
X3 ← X1	.469
X4.1 ← X1	-.413
Y ← X2	.229
Y ← X3	.405
Y ← X1	.275
Y ← X4.1	-.204

Covariances: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
E1 ↔ e2	.005	.041	.134	.893	
E1 ↔ E3	-.636	.134	-4.754	***	

Correlations: (Group number 1 - Default model)

	Estimate
E1 ↔ e2	.011
E1 ↔ E3	-.547

Variances: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
X1	.602	.086	7.000	***	
E1	.823	.118	7.000	***	
e2	.282	.040	7.000	***	
E3	1.642	.235	7.000	***	
E4	.094	.013	7.000	***	

Squared Multiple Correlations: (Group number 1 - Default model)

	Estimate
X4.1	.171
X3	.220
X2	.009
Y	.588

Matrices (Group number 1 - Default model)

Total Effects (Group number 1 - Default model)

	X1	X4.1	X3	X2
X4.1	-.750	.000	.000	.000
X3	.364	.000	.000	.000
X2	.110	.000	.000	.000
Y	.351	-.069	.321	.120

Standardized Total Effects (Group number 1 - Default model)

	X1	X4.1	X3	X2
X4.1	-.413	.000	.000	.000
X3	.469	.000	.000	.000
X2	.094	.000	.000	.000
Y	.571	-.204	.405	.229

Direct Effects (Group number 1 - Default model)

	X1	X4.1	X3	X2
X4.1	-.750	.000	.000	.000
X3	.364	.000	.000	.000
X2	.110	.000	.000	.000
Y	.169	-.069	.321	.120

Standardized Direct Effects (Group number 1 - Default model)

	X1	X4.1	X3	X2
X4.1	-.413	.000	.000	.000
X3	.469	.000	.000	.000
X2	.094	.000	.000	.000
Y	.275	-.204	.405	.229

Indirect Effects (Group number 1 - Default model)

	X1	X4.1	X3	X2
X4.1	.000	.000	.000	.000
X3	.000	.000	.000	.000
X2	.000	.000	.000	.000
Y	.182	.000	.000	.000

Standardized Indirect Effects (Group number 1 - Default model)

	X1	X4.1	X3	X2
X4.1	.000	.000	.000	.000
X3	.000	.000	.000	.000
X2	.000	.000	.000	.000
Y	.296	.000	.000	.000

Model Fit Summary

CMIN

Model	NPAR	CMIN	DF	P	CMIN/DF
Default model	14	2.508	1	.113	2.508
Saturated model	15	.000	0		
Independence model	5	171.509	10	.000	17.151

RMR, GFI

Model	RMR	GFI	AGFI	PGFI
Default model	.032	.990	.850	.066
Saturated model	.000	1.000		
Independence model	.267	.557	.336	.371

Baseline Comparisons

Model	NFI	RFI	IFI	TLI	CFI
	Delta1	rho1	Delta2	rho2	
Default model	.985	.854	.991	.907	.991
Saturated model	1.000		1.000		1.000
Independence model	.000	.000	.000	.000	.000

Parsimony-Adjusted Measures

Model	PRATIO	PNFI	PCFI
Default model	.100	.099	.099
Saturated model	.000	.000	.000
Independence model	1.000	.000	.000

NCP

Model	NCP	LO 90	HI 90
Default model	1.508	.000	10.424
Saturated model	.000	.000	.000
Independence model	161.509	122.715	207.742

FMIN

Model	FMIN	FO	LO 90	HI 90
Default model	.026	.015	.000	.106
Saturated model	.000	.000	.000	.000
Independence model	1.750	1.648	1.252	2.120

RMSEA

Model	RMSEA	LO 90	HI 90	PCLOSE
Default model	.124	.000	.326	.157
Independence model	.406	.354	.460	.000

AIC

Model	AIC	BCC	BIC	CAIC
Default model	30.508	32.334	66.840	80.840
Saturated model	30.000	31.957	68.927	83.927
Independence model	181.509	182.161	194.485	199.485

ECVI

Model	ECVI	LO 90	HI 90	MECVI
Default model	.311	.296	.402	.330
Saturated model	.306	.306	.306	.326
Independence model	1.852	1.456	2.324	1.859

HOELTER

Model	HOELTER	HOELTER
	.05	.01
Default model	151	260
Independence model	11	14

Execution time summary

Minimization: .000
Miscellaneous: .098
Bootstrap: .000
Total: .098